الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون-تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات العمل

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبين:

لكحل بشير

مجاهد عمر

تحت عنوان:

واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني
خلال الفترة 1990_2020م
-دراسة قياسية-

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. مجدوب خيرة	**أستاذ التعليم العالي -جامعة ابن خلدون تيارت**	**رئيسا**
أ. هرقون تفاحة	**أستاذ محاضر-ب-جامعة ابن خلدون تيارت**	**مشرفا ومقررا**
أ. أجري خيرة	**أستاذ محاضر-ب -جامعة ابن خلدون تيارت**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022م

بسم الله الرحمان الرحيم

إهداء

الى والدتي ووالدي أطال الله في عمرهما

الى جميع أفراد أسرتي حفظهم الله

الى أخي رحمة الله عليه أسكنه فسيح جناته

الى جدي وجدتي أطال الله في عمرهما

الى أخوالي وأعمامي حفظهم الله

الى كل الطلبة الذين رافقوني في مشواري الدراسي الى كل طالب علم وباحث عن المعرفة أهدي هذا العمل

الطالب: لكحل بشير

إهداء

الى والدتي ووالدي أطال الله في عمرهما

الى جميع أفراد أسرتي حفظهم الله

الى جدي وجدتي أطال الله في عمرهما

الى أخوالي وأعمامي حفظهم الله

الى كل الطلبة الذين رافقوني في مشواري الدراسي الى كل طالب علم وباحث عن المعرفة أهدي هذا العمل

الطالب: مجاهد عمر

شكر وتقدير

إن الشكر والحمد لله وحده، نحمده ونشكره على توفيقنا إلى العمل، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

نتقدم بعميق شكرنا وفائق احترامنا للمشرفة الأستاذة هرقون تفاحة على تكرمها بالإشراف على هذا البحث وما بذلته من جهود ونصح طيلة فترة إعداد البحث.

إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة هذا البحث ومناقشته والتقييم العلمي له، مع تمنياتي لهم بالتوفيق في خدمة البحث العلمي والارتقاء بأداء الجامعة إلى الأفضل

فهرس الموضوعات:

شكر وتقدير.

اهداء.

فهرس الموضوعات.

قائمة الجداول.

قائمة الأشكال.

قائمة الملاحق.

مقدمة.....**أ _ هـ**

الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي

تمهيد.....**06**

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي.....**07**

المطلب الأول: نشأة الاقتصاد غير الرسمي، مفهومه، خصائصه.....07

المطلب الثاني: العوامل التي أدت الى ظهور الاقتصاد غير الرسمي.....14

المطلب الثالث: المظاهر والأشكال التي يكون عليها الاقتصاد غير الرسمي.....15

المبحث الثاني: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.....**21**

المطلب الأول: مراحل بروز الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.....21

المطلب الثاني: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.....24

المطلب الثالث: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.....26

المبحث الثالث: الآثار والانعكاسات المترتبة عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.....**29**

المطلب الأول: الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية.....29

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي.....32

المطلب الثالث: آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي.....33

خلاصة الفصل الأول.....35

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر

تمهيد.....35

المبحث الأول: أدوات التحليل والاختبارات القياسية المستخدمة في الدراسة.....36

المطلب الأول: الاستقرارية.....36

المطلب الثاني: الصيغة الرياضية لنموذج الانحدار الانحدار الخطي البسيط وفرضياته الرئيسية

.....38

المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط.....39
المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر 41
المطلب الأول: التحليل الوصف للعينة.....41
المطلب الثاني: تقدير النموذج.....46
المطلب الثالث: تقييم صلاحية النموذج.....48
خلاصة الفصل الثاني.....41
خاتمة.....53
قائمة المراجع.....56
قائمة الملاحق.....62
الملخص.....68

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1_1)	تطورات مداخيل غير الرسمية خلال الفترة (1969_1988)	**21**
(2_1)	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة(1998_2005)	**23**
(3_1)	ؤشر الفساد في الجزائر حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية خلال فترة:(2003-2007)	**25**
(1_2)	تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة	**42**
(2_2)	مصفوفة التحليل الوصفي لمتغيري الدراسة	**45**
(3_2)	ملخص اختبار ADF لدراسة استقرارية متغيري الدراسة	**46**
(4_2)	نتائج تقدير النموذج	**47**
(5_2)	نتائج اختبار التجانس والتباين	**49**

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1_1)	الأنشطة غير الرسمية.	**11**
(2_1)	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من خلال نموذج MIMIC	**26**
(1_2)	تطور ناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990_2020	**43**
(2_2)	تطور ناتج الاقتصاد غير الرسمي للفترة 1990_2020	**44**
(3_2)	نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي	**49**

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	تطور الاقتصاد غير الرسمي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1990_2020)	62
2	نتائج استقرارية الناتج المحلي الإجمالي باستخدام اختبار دكي فلور المطور عند مستوى	63
3	نتائج استقرارية الناتج المحلي الإجمالي باستخدام اختبار دكي فلور المطور عند الفرق الأول	64
4	نتائج استقرارية الاقتصاد غير الرسمي باستخدام اختبار دكي فلور المطور عند المستوى	65
5	نتائج استقرارية الاقتصاد غير الرسمي باستخدام اختبار دكي فلور المطور عند الفرق الأول	66
6	نتائج استقرارية الاقتصاد غير الرسمي باستخدام اختبار دكي فلور المطور عند الفرق الثاني	67

مقدمة

الاقتصاد غير الرسمي من المواضيع التي كثر الحديث عنها لأنه أصبح يشكل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في العالم، إلا أن هذا الموضوع يحمل الكثير من الجدل لأنه لا ينفصل عن الاقتصاد الرسمي وتؤكد آخر التقديرات للبنك الدولي أن الاقتصاد غير الرسمي يساهم فيما يعادل ثلث الناتج الداخلي الخام، وثلثي الوظائف في الدول النامية.

ويعد Gutmann 1977 أول من لفت الانتباه الى ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي عندما نشر بحثه على الاقتصاد السفلي Subterranean Economy، والذي أشار فيه إلى أن المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج المحلي ليست بهذا القدر الهين التي يمكن معه إهمالها، ونتيجة لذلك حاول الكثير من الاقتصاديين إثبات الفرضية التي طرحهاGutmann وذلك من خلال التأكد من الأهمية النسبية للاقتصاديات غير الرسمية في دول العالم المختلفة.

ولقد أثبتت هذه الدراسات أن الاقتصاد غير الرسمي كما ادعى Gutmann بلغ نسبة لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في كل دول العالم، بل وإنها في بعض الحالات تنمو بمعدلات لم تشهدها الاقتصاديات الرسمية، ولقد أدى ذلك إلى تصاعد الاهتمام بهذه الظاهرة في الكثير من دول العالم خصوصا المتقدمة منها، بحجم ومستوى نمو الأنشطة غير الرسمية.

أما الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، فكانت بدايته مع تبني الاقتصاد الجزائري سياسة الانفتاح الاقتصادي وما رافقها من نمو في الأسواق غير الرسمية نتيجة للإصلاحات المرافقة لهذه السياسة، ما جعل الحكومة تغير نظرتها للاقتصاد غير الرسمي، حين أدركت أنه أصبح ملجأ للعديد من الأفراد والمؤسسات نتيجة للعجز الذي شهده الاقتصاد الرسمي وارتفاع البطالة ونسبة الفقر، كما أنه أثار اهتمام الباحثين الجزائريين فأولوه عناية بالبحث وتتبعه منذ سنوات ظهوره ، إذ أن جذوره في البلد تعود إلى فترة السبعينات بسبب التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري فهو لم ينشأ صدفة بل نتيجة لعوامل كما أنه تمظهر في أشكال عدة وتسبب في آثار جمة.

إشكالية البحث:

في ضوء ما تقدم ذكره تتمثل إشكالية البحث فيما يلي:

_ما أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الوطني في الجزائر خلال فترة(1990_2020م)؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة يجب طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

_ ماهي المظاهر والأشكال التي يكون عليها الاقتصاد غير الرسمي؟

_ماهي الآثار والانعكاسات المترتبة عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؟

_ كيف يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الوطني؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية افترضنا الفرضيات التالية:

-يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على الناتج المحلي في الجزائر.

_وجود الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر قد يكون سببا في تحقيق توازن على المستوى الاقتصاد الكلي الجزائري.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

_تنامي المستمر والمتزايد لهذه الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة.

_حداثة الموضوع خصوصا في الجزائر.

_توضيح العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا البحث في الآتي:

_ابراز الآثار والانعكاسات لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

_دراسة واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

_معرفة أسباب توسع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

إن الدوافع والأسباب التي أدت بنا الى معالجة هذا الموضوع دون غيره نذكرها فيما يلي:

الأسباب الموضوعية:

_تعدد أبعاد الموضوع وتشبعه واتساعه جعل من الموضوع شيقا للبحث والإثراء.

_محاولة إثراء المكتبة بهذا العمل المتواضع.

_اندراج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والتي يتم ذكرها باستمرار.

الأسباب الذاتية

_الرغبة الذاتية والميل الشخصي في معالجة ودراسة مواضيع ذات الاهتمام العالمي والتحولات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري.

_ بسبب المضاربة والتضخم التي تسعى الدولة لمحاربتهما بصفة شخصية بصفتهما ظاهرتان أثرتا على الاقتصاد الوطني والمجتمع بشكل كبير وسلبي.

حدود الدراسة:

تظهر حدود الدراسة فيما يلي:

الجانب الموضوعي: تتمثل في ابراز ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وحجمه في الجزائر.

الجانب الزماني: البحث محدد بالفترة(1990_2020) لدراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي.

الجانب المكاني: تتركز الدراسة على دراسة حالة الجزائر.

منهج الدراسة:

لإنجاز هذا البحث العلمي كان لابد من اتباع المناهج الآتية لمناسبتها وملاءمتها للموضوع:

_المنهج الوصفي والتحليلي: وذلك لدراسة الجانب النظري والمفاهيم العامة المتعلقة بموضوع الدراسة.

_المنهج التجريبي: لدراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: بورعدة حورية، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران،2014، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل التي أدت الى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ومحاولة دراسة أدبيات الظاهرة والآثار الإيجابية والسلبية وأثره على سوق الصرف وتوصلوا الى نتيجة أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر على سوق الصرف وأشاروا الى ظاهرة الفساد والرشوى في الاقتصاد غير الرسمي.

الدراسة الثانية: مشمس نجاة رحماني موسى، **الاقتصاد الموازي وأثاره على الاستقرار الاقتصادي** مجلة العلوم الإنسانية، العدد49، الجزائر،2017، هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على ماهية الاقتصاد غير الرسمي وأثاره على الاقتصاد الوطني ومن أهم النتائج المتواصل إليها أن الاقتصاد غير الرسمي يعمل على تحفيز الاقتصاد الوطني وتلبية الاحتياجات السوق.

الدراسة الثالثة: عبد الخاق جديدي، محمد صالح خشخوش، **أثر الاقتصاد غير الرسمي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر1986_2020م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، حيث هدفت هذه الدراسة الى التطرق الى واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني ومن أهم النتائج التي توصلوا اليها أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر بالشكل الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف.

مقارنة أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية:

دراستنا والتي كانت معنونة بـ: "واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني في فترة 1990-2020م" يظهر الجديد فيها من خلال الآتي:

-اختلفت الدراسة الأولى عن دراستنا بأنها ركزت فقط على سوق الصرف غير الرسمية ولم تتناوله من خلال دراسة قياسية في حين أننا درسنا مدى تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الناتج الإجمالي المحلي دراسة قياسية.

- الدراسة الثانية اكتفت بالجانب النظري ومن دون التطرق بأي اخصائيات أو دراستها دراسة نظرية كما هو معالج في هذا البحث.

_الدراسة الثالثة قامت بدراسة تأثير الاقتصاد غير الرسمي على مؤشرات الاقتصاد الرسمي خلال فترة 1986-2020م واعتمد طريقة بوكس وجنكيز للتنبؤ بالإحصائيات التي لم تتوفر عنده للسنوات الثلاثة الأخيرة، أما في بحثنا فقد ركزنا على العقود الثلاثة الأخيرة -1990-2020م-وقد اعتمدنا فيها على إحصائيات مثبتة للسنوات الثلاث الأخيرة.

صعوبات البحث:

لا يخلو أي بحث من صعوبات وعقبات وما اعترضنا خلال هذا العمل كان الآتي:

- قلة الاحصائيات المتعلقة بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي خصوصا في السنوات الأخيرة.
- اختلاف المعلومات من مصدر الى آخر.
- اتساع الموضوع وتشبعه وصعوبة حصره.
- تعدد المفاهيم والمصطلحات وتسميات هذا الموضوع.
- قلة المصادر خصوصا الكتب تكاد تكون منعدمة والموجودة لا تتطرق اليه بصفه معمقة.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة سنقوم بتقديم هذا العمل الى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي:

الفصل النظري: تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي عن طريق تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث، بداية بالمبحث الأول تطرقنا الى نشأة ظاهرة ثم الى مفهوم ومختلف التعاريف المقترحة له، ودراسة العوامل التي أدت الى ظهور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والمظاهر والأشكال التي يكون عليها أما المبحث الثاني تناولنا الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من مراحل بروزه والظواهر المحيطة به وحجمه في الجزائر وفي المبحث الثالث الأثار والانعكاسات المترتبة عنه

الفصل التطبيقي: تناولنا دراسة قياسية لأثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي والذي ينقسم بدوره الى ثلاثة مباحث: تطرقنا في المبحث الأول الى أدوات التحليل والاختبارات القياسية المستخدمة في الدراسة، وفي المبحث الثاني قمنا بدراسة قياسية لأثر الاقتصاد غير الرسمي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الناتج المحلي الإجمالي باستعمال الانحدار الخطي البسيط وتقديره.

الفصل الأول

الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي

تمهيد:

يمكن القول أن الاقتصاد غير الرسمي يعد موضوعًا مثيرًا للجدل في العديد من المجتمعات، حيث أخذ يحتل مكانة ملازمة جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، إن لم نقل مكملا ومنافسا له، حيث يشكل جزءًا من النشاط الاقتصادي والإنتاجي خارج إطار القانون والإجراءات المعتمدة رسميًا.

-يشير هذا المصطلح إلى نشاطات التجارية والإنتاجية غير مسجلة لدى السلطات المختصة، والتي تخضع لأساليب وأدوات تختلف عن تلك التي تستخدم في القطاع الرسمي.

-يؤثر هذا النشاط على اقتصاد الدولة بشكل سلبي، حيث يؤدي إلى فقدان عائدات كبيرة للخزينة، وعدم تحقيق التوزان في التجارة والإنتاج.

وأضحت ظاهرة تزايد الاقتصاد غير الرسمي تعاني منها الكثير من البلدان على اختلاف سياساتها ودرجات تقدمها الاقتصادي، وذلك بسبب مرونته العالية واستيعابه لليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة على حد سواء، في ظل تفاقم الأزمات الاجتماعية كالبطالة والفقر والتضخم بشكل واسع ما أدى إلى ضرورة تدارك خطورة الوضع، لكونه يشكل معدلات عالية من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر الجزائر من بين البلدان التي تعاني من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت الأنشطة غير الرسمية في معظم القطاعات الاقتصادية، وأصبحت تمثل نسب معتبرة من أنشطة كل قطاع، وعليه فقد أصبح من الضروري على السلطات العمومية الجزائرية تكثيف مجهوداتها لمحاربة واحتواء هذه الظاهرة ودمجها مع الاقتصاد الرسمي.

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد غير رسمي

تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير رسمي أو ما يسمى أيضا بالاقتصاد الخفي والاقتصاد الموازي من الظواهر المنتشرة في جميع اقتصاديات دول العالم، متقدمة كانت أو نامية، وبالرغم من الانتشار الكبير لهذه الظاهرة إلا أن الاهتمام بها لم يبدأ إلا في سنوات القرن الماضي، وقد أظهرت الكثير من الدراسات أن الاقتصادات الموازية قد بلغت من الأهمية بحيث لا يمكن تجاهلها من إجمالي النشاطات الاقتصادية الكلية، بل إنها في بعض الحالات قد تنمو بمعدلات نمو أعلى بالمقارنة مع الاقتصاديات الرسمية[1].

المطلب الأول: نشأة الاقتصاد غير الرسمي، مفهومه، تعريفه، خصائصه.

1. نشأة الاقتصاد غير الرسمي:

إن بروز القطاع غير الرسمي سبق القطاع الرسمي و الدولة في حد ذاتها، حيث انه في المجتمعات البدائية الأولى كان الأفراد يزاولون نشاطات اقتصادية بسيطة تتماشى مع احتياجاتهم البسيط، لذلك كانوا ليسوا مجبرين على التصريح بالأعمال التي كانوا يقومون بها، بسبب عدم تواجد هيئة تقوم على تنظيم العلاقات فيما بينهم من ناحية وبين الأفراد من ناحية أخرى، حيث لم تكن هناك الحاجة للحصول على ترخيص للقيام بالأعمال الاقتصادية و التجارية، و بالتالي يمكن القول بان هذه الأنشطة بدأت بصورة غير رسمية في ظل غياب الدولة عن النشاط الاقتصادي.

لكن مع تنامي المجتمعات وكثرة الاضطرابات بين الأفراد، أصبحوا في حاجة إلى من ينظم شؤونهم ويحمي مصالحهم، لذلك تنازلوا عن جزء من حرياتهم العامة لصالح هيئة عامة تضطلع بهذه المهمة

وهنا ظهرت الدولة كحل إداري وتشريعي نشأت بالاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع لتنظيم شؤونهم مقابل أن يسددوا جزءا من مداخيلهم لفائدتها، وهكذا أصبحت تلك الأنشطة تخضع للقوانين والتنظيمات الإدارية أو ما يعرف بالاقتصاد الرسمي[2].

لكن مع تطور الدولة وسيادتها وبعد تعدد وظائفها وتزايد نفقاتها كان لزاما عليها أن تبحث عن مصادر تمويل ميزانيتها عن طريق إعطاء أهمية بالغة للاقتطاعات الضريبية وهذا بتوسيع القاعدة الضريبية بإخضاع كل الأفراد الذين يزاولون نشاطات مربحة إلى الضريبة حيث يتم ذلك من خلال إلزامهم بالتصريح بنشاطاتهم وان أي نشاط غير مصرح به يعتبر نشاطا غير قانوني يعاقب عليه القانون.

---

[1] قوري يحيى عبد الله " أثر الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر 1995-2016 " مجلة الباحث كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، يوم دراسي، 2018/01/18، الجزائر، ص2.

[2] بريشي عبد الكريم، مداخلة بعنوان:" الاقتصاد غير رسمي بين الطرح النظري والواقع العلمي" في الملتقى الوطني حول: " الاقتصاد غير رسمي في الجزائر – الآثار وسبل الترويض"، جامعة سعيدة يومي 20-21 نوفمبر 2007، الجزائر، ص4.

وكما هو معروف أن الهدف الأساسي للفرد من قيامه بالنشاطات الاقتصادية والتجارية هو تعظيم الربح، ومع القوانين والعراقيل التي فرضتها الدولة والتي بالأحرى أنقصت من ربح الفرد هذا ما أدى إلى تجاوز هذه القوانين لتواجد أنشطة غير رسميه سواء كانت ظاهرية أو سرية، وهكذا ظهر ما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي الناتج عند الحاجة إلى تجنب القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي.

2. مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

لقد ظهر مفهوم الاقتصاد غير الرسمي لأول مرة من خلال الدراسة التي قام بها المكتب الدولي للعمل"BIT" في كينيا سنة 1972 حول التشغيل، ولكن في الحقيقة أن مصطلح الاقتصاد غير رسمي كان قد استخدم سنة قبل ذلك من طرف الاقتصادي Keith. HART أي سنة 1971 خلال ندوه أقيمت في معهد دراسات التنمية بجامعة " SUSSEX " وكان يدور موضوع الندوة حول البطالة داخل المدن في إفريقيا بالإضافة إلى مقالة أخرى كتبها سنة 1971 حول الدخل غير الرسمي في غانا ولكن لم تصدر إلا في سنه 1973[1].

من النتائج المستخلصة من طرف "BIT" في تقريره في كينيا هي كالاتي:

في بلد كينيا والتي هي في طريق النمو، المشكل الرئيسي للتشغيل لم يتمثل في البطالة وإنما وجود عدد كبير من الفقراء الذين يعملون نشاطات وخدمات لم تكن معروفة وغير مسجله وغير منظمة ولا توجد حماية اجتماعيه على هذه النشاطات والخدمات لدى السلطات العمومية وقد أطلق على هذه النشاطات والخدمات مفهوم القطع غير الرسمي.

أظهرت هذه الظاهرة عجز في القطاع الفلاحي وقطاع الصناعة والخدمات على توفير فرص العمل ومداخل كافية ليد عاملة في تزايد مستمر وسريع ناتج عن النمو السكاني الكبير ومن هذا التاريخ أصبح استعمال مصطلح القطاع أو الاقتصاد غير الرسمي مستعمل بصفة كبيرة بعدما أعطيت له الصيغة الرسمية من طرف المكتب الدولي للعمل "BIT" سنة 1972. [2]

لقد اختلفت الأبحاث حول الاقتصاد الموازي، ولا يوجد تعريف محدد له، ومن المصطلحات التي يشار بها للاقتصاد الموازي هي الاقتصاد الخفي، الاقتصاد المغمور، الاقتصاد الأرضي، الاقتصاد الأسود،

[1] https://www.jstor.org/stable/159873 informel income opportunities and the structure Urban employment in « journal of modern african studies » ,15/05/2023 a 10 :10.
[2] https://www.ceped.org/IMG/pdf/cv2020fr.pdf CHARMES jacques « une revue critique des concepts de finition et recherche sur secteur informel »,12/05/2023 a 14 : 15.

الاقتصاد الظل، الاقتصاد السفلي، الاقتصاد غير المسجل، الاقتصاد المقابل، وفي هذا المبحث يتم التطرق إلى مفهوم الاقتصاد الموازي، من خلال التطور والنشأة، والمعايير المستخدمة في تحديده[1].

يشمل مفهوم الاقتصاد غير الرسمي قطاعاً واسعاً من النشاط والعمل الاقتصادي، القانوني وغير القانوني، والمؤسسي والفردي، والبدائي والمتقدم، ويعمل فيه الأغنياء والفقراء، ويزدهر في الدول المتقدمة والنامية أيضاً، وما يضع هذا القطاع الواسع المتنوع والمختلف تحت اسم" غير الرسمي "أنه لا يخضع للتوثيق والإحصاء وتنظيم ومراقبة الجهات الرسمية المختصة كالصناعة والتجارة والعمل والضريبة.

وبالتالي فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل كل الأنشطة الخارجة عن الإطار الرسمي، وتحيط بالاقتصاد غير الرسمي مجموعة من الظواهر، نذكر منها :العمل المخفي، الفساد، تقليد العلامات التجارية، تبييض الأموال والتهرب الضريبي.

3. تعريف الاقتصاد غير رسمي:

يمكن تعريف الاقتصاد غير الرسمي على أنه النشاط الاقتصادي والإنتاجي الذي يتم خارج إطار القانون والإجراءات المعتمدة رسميًا، والذي يشكل جزءًا من النشاط الاقتصادي في بعض المجتمعات، ويخضع هذا النشاط لأساليب وأدوات تختلف عن تلك التي تستخدم في القطاع الرسمي، وغالبًا ما يكون هذا الأخير غير مسجل لدى السلطات المختصة، كما يؤثر هذا النشاط على اقتصاد الدولة بشكل سلبي، مما يؤدي إلى فقدان عائدات كبيرة لخزينة الدولة وعدم تحقيق التوزان في التجارة وكذا عملية الإنتاج، من أمثلة هذه الظاهرة: التجارة غير المشروعة، والأعمال غير المسجَّلَةِ، والأعمال التجارية غير المُحَكَّمَةِ، وغيرها من أشكال الأنشطة الاقتصادية خارج إطار القانون، قد تحدث هذه الظاهرة في بعض المجتمعات نظرًا للاختلافات في قوانين التشغيل والضرائب وغيرها من عوامل أخرى

تعريف البنك الدولي: "الاقتصاد غير الرسمي هو النشاط الاقتصادي الذي يتم خارج إطار القانون والإجراءات المعتمدة رسميًا، والذي يشكل جزءًا من النشاط الاقتصادي في بعض المجتمعات"[2].

تعريف منظمة العمل الدولية: "الاقتصاد غير الرسمي يشير إلى نشاطات اقتصادية غير مسجلة لدى السلطات المختصة، والتي تخضع لأساليب وأدوات تختلف عن تلك التي تستخدم في القطاع الرسمي" [3].

---

[1] مسمش، نجاة " الاقتصاد الموازي و الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة 1980-2014 " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .جامعة بسكرة،(منشورة) 2017-2018،ص 3

2 https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/what-is-the-informal-economy) 21/03/2023 a 17 :15

3 https://www.ilo.org/global/topics/informal-economy/lang--en/index.htm) 02/04/2023 a 09 :10

تعريف منظمة التجارة العالمية: "الاقتصاد غير الرسمي هو نشاط اقتصادي يحدث خارج إطار التشريعات والإجراءات المحكَّمَةِ، وغالبًا ما يكون غير مُحَكَّمًا أو غير مُسْجَّلٍ لدى سلطات التنظيم" [1].

وفقًا للملتقى الدولي لإحصاءات العمل، يشير الاقتصاد غير الرسمي إلى "الأنشطة التجارية والإنتاجية التي تتم خارج إطار القانون والإجراءات المعتمدة رسميًا، والتي تخضع لأساليب وأدوات تختلف عن تلك التي تستخدم في القطاع الرسمي، وغالبًا ما يكون هذا النشاط غير مسجَّل لدى السلطات المختصة." [2]

وفقًا للنظام المحاسبي الوطني للأمم المتحدة، يشير الاقتصاد الرسمي إلى "الأنشطة التجارية والإنتاجية التي تتم وفقًا للإجراءات المعتمدة رسميًا، والتي تخضع للضرائب والرقابة الحكومية، والتي يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية الرسمية" [3] .

وفقًا للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، يشير الاقتصاد غير الرسمي إلى "الأنشطة التجارية والإنتاجية التي تتم خارج إطار القانون والإجراءات المعتمدة رسميًا، والتي تخضع لأساليب وأدوات تختلف عن تلك التي تستخدم في القطاع الرسمي، وغالبًا ما يكون هذا النشاط غير مسجَّل لدى السلطات المختصة." [4]

يمكن تعريف الاقتصاد غير الرسمي على انه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المتنوعة والمشاريع التجارية والعمال غير النظاميين أو الذين لا يستفيدون من حماية الدولة

ووفقًا لتعريف منظمة العمل الدولية، يتألف القطاع غير الرسمي من" مشاريع تجارية خاصة غير منظمة بصفة قانونية "، وغير مسجلة وفقًا لأي شكل من الأشكال المحددة للتشريع الوطني ويشمل الاقتصاد غير الرسمي كل من الاقتصاد الموازي، الذي يسعى لتفادي الضرائب والنظم، والاقتصاد الإجرامي، الذي يتعامل في السلع والخدمات غير القانونية [5].

من خلال التعاريف نلاحظ وجود خلط في المفاهيم حسب مفهوم الأنشطة التي تتم في هذا الاقتصاد من ناحية الأنشطة المشروعة وغير المشروعة للدلالة على وجود اقتصاد موازي، ويتوقف تعريف هذا الأخير

1 https://www.wto.org/arabic/tratop_ar/dev_ar/infeco_ar.htm) 15/03/2023 a 11 :30
2 https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/meetingdocument/wcms_087343.pdf) 17/04/2023 a 18 :00
3 https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/docs/SNA2008-Arabic.pdf) 28/04/2023 a 14 :30
4 http://www.cnes.dz/ar/index.php/2015-05-18-22-34-47/2015-05-18-22-35-11) 30/03/2023 a 14 :45
5 المأمون علي عبد المطلب جبر، الاقتصاد غير رسمي في مصر، نموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء، العدد 13، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة جامعة الأزهر، مصر، جانفي 2015،ص_ ص_ 520 521.

على الزاوية التي تنظر منها أو حسب مصادر الدخول الناتج الوطني غير المحسوب ولا تزال المعايير والمقاييس المستعملة لتحديد مجال نشاط الاقتصاد الموازي محل نقاش[1].

ولهذا يتم التمييز بين نوعين من النشاطات غير الرسمية كما يلي[2]:

-**نشاطات غير رسمية مؤقتة** :وهي نشاطات غير محظورة، ولكن القانون لا يسمح القيام بها مادام أصحابها لم يصرحوا بها، لذا مبدأ الرسمية يكون متوقف على التصريح وإتباع جميع التدابير القانونية والتنظيمية، كالدخول المتولدة بطرق شرعية لكن لا يعلن عليها للإدارات الضريبية" تهرب ضريبي."

-**نشاطات غير رسمية دائمة** :وهي نشاطات محضورة ولا يسمح القانون القيام بها، حيث لا نجد جدول للتصريح، ومثال ذلك الأنشطة الإجرامية التقليدية كالاتجار بالمخدرات والقمار والتهريب وتبييض الأموال وغيرها.

والشكل التالي يوضح الأنشطة غير الرسمية:

الشكل رقم (01-01): يوضح الأنشطة غير الرسمية.

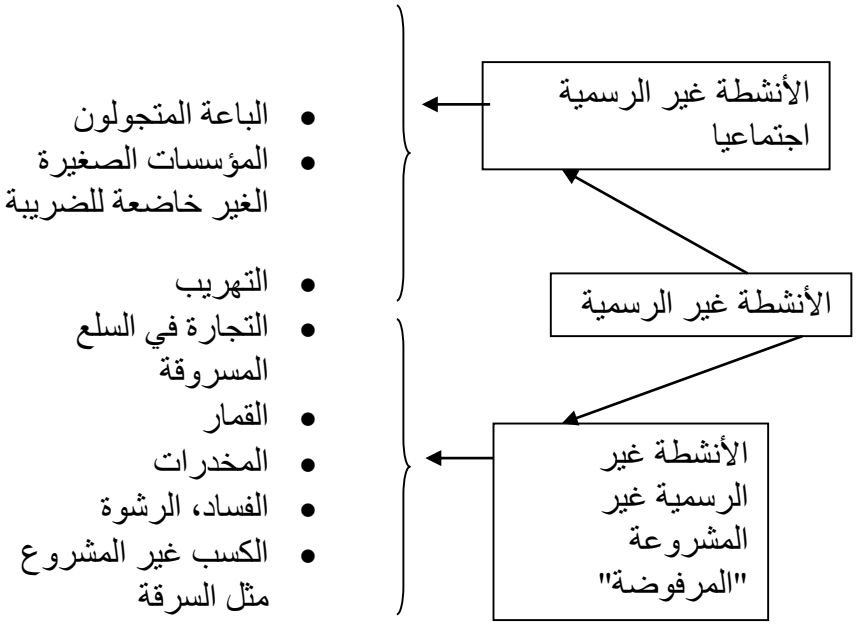

المصدر: إبراهيم توهامين، إسماعيل قيرة، عبد الحميد نليمي " العولمة والاقتصاد غير رسمي "، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص101.

[1]– تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، أناند غروفر مفهوم. مجلس حقوق الإنسان الدورة العشرون البند 3 من جدول الأعمال تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية 10 افريل 2012. ص 06-07.

[2] مسمش، نجاة " الاقتصاد الموازي و الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة 1980-2014 " مرجع سبق ذكره، ص 06.

4. خصائص الاقتصاد غير الرسمي

يتميز القطاع غير الرسمي بعدة خصائص يمكن من خلالها تمييزه عن القطاع الرسمي ونذكر من هذه الخصائص ما يلي:[1]

4-1-الافتقار إلى التنظيم: يتسم القطاع غير الرسمي في غالبيته بالتحرر من القيود التنظيمية التي يتسم بها القطاع الرسمي في اغلب إجراءاته من حيث التنظيم ونمط الإنتاج التوزيع وعملية التسويق... الخ

4-2-المرونة: عدم خضوع القطاع غير الرسمي للقوانين الرسمية أدى به إلى إتباع قواعد أكسبته سمات أخرى منها المرونة في العمل، الأجر، ونظام السوق.

4-2-1-مرونة العمل: يتضح عنصر المرونة من جهة أوقات العمل اليومية والإجازات بحسب نوع النشاط ووفقا لحاجة ظروف العمل المختلفة أما من جهة مرونة علاقات العمل في القطاع غير الرسمي فمن المعروف أنها مرنة وتتمحور بين أفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء

4-2-2-**مرونة الأجر:** تتوقف هذه الأخيرة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمارس فيه القطاع غير رسمي وبحسب قيمة الحد الأدنى للأجور المعمول به في النشاط الرسمي

4-2-3-مرونة نظم السوق: تتسم نظم التسويق في القطاع غير الرسمي أيضا بالمرونة فهي غالبا ما تعتمد على العلاقات الشخصية والعائلية والتعاقدات غير الرسمية في الإنتاج والتبادل لصعوبة إيجاد قنوات للاتصال والتسويق على نطاق أوسع وبطبيعة الحال فان المرونة في علاقات السوق تؤدي في اغلب الأحيان إلى اشتداد حدة المنافسة حيث لا توجد قواعد أو ضوابط رسمية معمول بها.

4-3-**ضالة رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة:** يعتمد العمل في القطاع غير الرسمي بصوره أساسية على الجهد البشري المبذول وتكثيف العمالة مقابل رأس المال المستخدم أما عن التكنولوجيا فهي بسيطة تعتمد على الموارد المحلية ولا تسرف في استخدام الطاقة وربما لا تحتاج إلى استخدام الطاقة من الأساس.

4-4-صغر حجم المنشأة: يتم العمل في القطاع غير الرسمي غالبا بصغر حجم المنشأة إذ وجدت وفي حالة الباعة المتجولين على سبيل المثال لا توجد منشأة على الإطلاق كما انه ليس هناك مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي أما فيما يخص عدد العمال في منشأة القطاع غير الرسمي فهي لا تتجاوز 10 عمال على الأقل.

[1] بورعدة حورية، "الاقتصاد غير رسمي في الجزائر – دراسة سوقية الصرف الموازي" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، تخصص: الاقتصاد الدولي، جامعة وهران،(منشورة) 2013-2017 ص 22

4-5- تدني في مستوى المهارة للعاملين: الأعمال الممارسة في القطاع غير الرسمي غالبا ما تحتاج إلى مستويات مهارية متدنية يستطيع من خلالها العمال تبادل مواقع العمل ومن السهل في إطارها اكتساب مجموعه مختلفة من المهارات المتنوعة المطلوبة لإنجاز العمل بحيث أن المستوى التعليمي ليس شرطا من شروط الحصول على فرص العمل بهذا القطاع وغالبا ما يقوم العاملون في هذا القطاع بتدني مستويات المهارة بحيث يحصلون عليها من خلال التدريب داخل المنشأة التابعة لهذا القطاع.

كما أن هذا القطاع يضم فئات عمرية مختلفة تشمل الشيوخ والنساء وحتى الأطفال المحظور عملهم في القطاع الرسمي[1].

4-6- سهلة الدخول والخروج إلى النشاط الاقتصادي غير الرسمي سواء أكان إنتاجيا أو مهنيا

4-7- لا يوجد أي التزام اتجاه الدولة سواءا من خلال تسديد الضرائب والرسوم.

4-8- اغلب منتجات القطاع غير الرسمي توجه نحو السوق الداخلية لكن دون رقابة وتستخدم مواد أولية ذات منشأ داخلي.

4-9- اغلب منشئات القطاع غير الرسمي لا تخضع للضمانات والحماية القانونية بحيث تفتقد لمعايير الصحة والسلامة المهنية لان هذه المنشاة ليست مسجله لدى الدولة[2].

قد يرتبط الاقتصاد غير الرسمي بمنشئات ثابتة ومحددة جغرافيا مثل: ورش الميكانيك أو مراكز الصرافة أو المحلات التجارية أو صالونات الحلاقة أو بعض الورش الصغيرة ...الخ

وقد يرتبط بمكان جغرافي غير محدد وغير مسجل رسميا مثل: الباعة المتجولون، عمال الأجرة، والمدرسون الخصوصيون .....الخ.

ورغم هذا التنوع إلا انه يوجد بعض الخصائص المشتركة بين هذين النوعين من أشكال الاقتصاد غير الرسمي والتي من أهمها ما يلي:

أن أغلبها يستخدم تكنولوجيا غير متطورة وبالتالي يعتمد على الاستخدام الكثيف للعمال بدلاً من رأس المال.

- أغلبها يتطلب رؤوس أموال قليلة وتعتمد على السيولة النقدية.
- غالباً ما يكون صاحب العمل هو المدير حيث لا يوجد فصل بين الإدارة والملكية.
- لا تتحمل بأي التزامات تجاه الدولة سواء الرسوم أو الضرائب أو التأمينات ... الخ وتستفيد في نفس الوقت من خدمات البنية التحتية الموجودة بالبلاد.

---

[1] بورعدة حورية، "الاقتصاد غير رسمي في الجزائر – دراسة سوقية الصرف الموازي" مرجع سبق ذكره ص 22-24

[2] حياة احمد سلمان، "الاقتصاد الخفي"، مجلة الاقتصاد و النقل، العدد07 سنة 2003، ص 64.

- يتفاوت دخل العاملين فيها فمنهم من يسعي فقط إلى سد متطلبات حياته وحياة من يعول، ومنهم من يتجه نحو الثراء السريع وهنا يخشى من تحوله إلى اقتصاد إجرامي.
- أغلب منتجاتها تتجه نحو السوق الداخلية لكن بدون رقابة، وتستخدم مواد أولية ذات منشأ داخلي.
- أغلب هذه الأنشطة تتصف بصغرها ويتم استخدام المنازل وخاصةً المنازل المخالفة في المزاولة لهذه الأنشطة
- ضم القطاع غير الرسمي مختلف الشرائح الاجتماعية من أميين ومؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة والمؤهلات العليا وحتى شهادات الدكتوراه.[1]

المطلب الثاني: العوامل التي أدت إلى ظهور الاقتصاد غير الرسمي

يمكن القول إن هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر منها عوامل اقتصادية، سياسية وإدارية متداخلة فيما بينها والتي تؤثر في ظهور ونمو وكذا انتشار هذه الظاهرة.

1_العوامل الإدارية:

من بين العوامل الإدارية التي أدت إلى ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر منها ما يلي:

_التشريعات والإجراءات المعقدة التي تحكم قطاع الأعمال في الجزائر، مما يجعل من الصعب بدء نشاط تجاري رسمي.

_قلة التسهيلات المالية والائتمانية المتاحة للأفراد والشركات، مما يؤدي إلى صعوبة تأسيس أو تطوير نشاط تجاري رسمي

_ارتفاع مستوى الفساد في بعض المؤسسات والقطاعات، حيث يحتاج بعض الموظفين إلى دفع رشوى أو اتخاذ طرق غير رسمية لإنجاز بعض المهام .

_قلة فرص التشغيل في بعض المناطق والولايات، مما يدفع بعض سكان هذه المناطق إلى استخدام مصادر دخل غير رسمية لكسب لقمة عيشهم.

2_العوامل السياسية:

يمكن القول إن هناك عدة عوامل سياسية أدت إلى ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ومن بين هذه العوامل ما يلي:

-عدم وجود استراتيجية اقتصادية واضحة وفعالة للحكومة، مما يؤدي إلى عدم توفير فرص عمل كافية في القطاع الرسمي.

---

1 المأمون علي عبد المطلب جبر " **الاقتصاد غير رسمي في مصر –أنموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء** "، مرجع سبق ذكره، ص 526.

-قلة التحفيزات والإجراءات التشجيعية لتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى صعوبة بدء نشاط تجاري رسمي.

-قلة التحكم في تطبيق القانون والإجراءات المختلفة، مما يؤثر على فعالية التدابير المتخذة للحد من هذه الظاهرة .

3_العوامل الاجتماعية:

يمكن القول إن هناك عدة عوامل اجتماعية أدت إلى ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، ومن بين هذه العوامل ما يلي:

- ارتفاع مستوى البطالة وعدم توفر فرص عمل كافية في القطاع الرسمي، مما يدفع بعض الأشخاص إلى استخدام مصادر دخل غير رسمية لتأمين حاجاتهم.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات المحرومة والفقيرة، مما يؤدي إلى صعوبة تحقيق أهدافهم بطرق رسمية.
- انخفاض مستوى التحصيل الدراسي لبعض فئات المجتمع، مما يؤدي إلى صعوبة إيجاد فرص عمل رسمية.
- ازدياد التهرب من دفع الضرائب والإيرادات المختلفة، حيث يرون بأن دفع هذه المبالغ سوف يؤثر سلبًا على أرباحهم.
- قلة التسامح والانفتاح في المجتمع، مما يؤثر وبشكل سلبي على بعض المشاريع التجارية والإنتاجية. [1]

المطلب الثالث: المظاهر والأشكال التي يكون عليها الاقتصاد غير الرسمي

يكاد الاقتصاد الموازي يغطي كل مجالات النشاط الإنتاجي والخدمي والتجاري في البلدان النامية وعليه فهو يتميز بتنوع كبير ويمكن تصنيف الاقتصاد غير الرسمي وفقا لمجموعة من المعايير المعتمدة لدى الأمم المتحدة والمتمثلة في حجم النشاط الغير مصرح به، ومشروعية النشاط الممارس، وقانونية النشاط.

1-حسب النشاط المصرح به:

وفقا لهذا المعيار، تم تصنيف الاقتصاد غير الرسمي إلى[2]:

[1] عبد اللطيف مصيطفى، محمد رزقون" أثر **التحرير المالي على القطاع المالي غير الرسمي** " دراسة حالة الدول النامية ، مجلة أفاق علمية ،العدد09 ،جوان 2014،ص7

[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: "**الاقتصاد غير رسمي اوهام وحقائق**"، تقرير لجنة علاقات العمل، الجزائر، جوان 2004، ص40

1_1 النشاط غير المصرح به كليا:

والذي يشكل مجمل النشاطات غير المسجلة لدى الإدارات العامة (البلديات، المركز الوطني للسجل التجاري، المصالح الإحصائية الجبائية) وهذا من خلال عدم التصريح بالوجود لدى مصالح الضرائب ومن خلال عدم التصريح لدى الضمان الاجتماعي للأجراء وأرباب العمل المستقلين اللذين يفترض أنهم منخرطون في صناديق الضمان الاجتماعي.

وعليه ممارسة أي نشاط دون الالتزام الكلي بجميع الإجراءات والتصريحات السابقة يعتبر مشاركة في الاقتصاد غير الرسمي البحت.

1_2 النشاط المصرح به جزئيا:

ويشمل النشاطات المسجلة إداريا غير المصرح بها لدى مصالح الضرائب والضمان الاجتماعي وهذه الفئة مهيمنة في القطاع الخاص حيث تمثل نسبة الوظائف غير المصرح بها لدى الضمان الاجتماعي 50% من إجمالي المستخدمين حسب الدراسة المصرح بها من قبل البنك العالمي، والتي تبين كذلك أن هناك فرع وسيط بين القطاع المنظم والاقتصاد الموازي والذي يتجلى في التصريح الجزئي للنشاطات (التصريح الجزئي لرقم الأعمال والوظائف) بغرض التقليل من الضرائب والأعباء الاجتماعية.

2_حسب مشروعية النشاط:

حسب هذا المعيار ينقسم الاقتصاد الى[1]:

2_1 الأنشطة غير المشروعة:

وتتمثل في المعاملات النقدية وغير النقدية، ففي المعاملات النقدية تتمثل هذه الأنشطة في الاتجار في السلع المسروقة والاتجار في المخدرات والقمار والتهريب والاحتيال، أما المعاملات غير النقدية تتمثل في مقايضة المخدرات والسلع المسروقة أو المهربة.

2_2 الأنشطة المشروعة:

تتمثل في التهرب الضريبي وتجنب دفع الضرائب، ففي التهرب نجد دخل الأعمال الحرة الذي لا يتم الإبلاغ به مصلحة الأجور، والمرتبات والأصول التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ والتي تتصل بالخدمات والسلع المشروعة، أما مجال تجنب دفع الضرائب فنجد التخفيضات والمزايا الإضافية التي تمنح للموظفين.

---

[1] محمد كنفوش: "**الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة** "مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة البليدة، (منشورة) الجزائر 2004،ص49.

3_حسب قانونية النشاط:

يعتمد هذا التقسيم على منح ترخيص مزاولة النشاط واستغلال العلامات التجارية من الجهات المعنية والتصريح بالقوى العاملة وهذا حسب هيئة الأمم المتحدة والمجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي والمخطط المحاسبي الوطني وتتمثل فيما يلي:

3_1 المؤسسة غير الشرعية (غير الرسمية):

وهي وحدة لإنتاج السلع والخدمات التجارية وتتميز بصغر حجمها وعدم احترام القوانين والتنظيمات ذات الصلة بإنشائها وتشغيلها واستغلالها ويتعلق الأمر بالمؤسسات التالية:

- مؤسسات عائلية، تمويل ذاتي واستعمال مساعدات عائلية.
- مؤسسات متنقلة ومحدودة الإنتاج.
- مؤسسات لا تستجيب للمعايير العالمية في مجال النظافة والأمن ولها نمط تقليدي.
- مؤسسات تتزود بالمواد الأولية والقروض من السوق الموازية.

3_2 الإنتاج غير شرعي (غير رسمي):[1]

هو إنتاج السلع والخدمات التي تتميز بغياب معايير الإنتاج والأمن ورداءة النوعية وسعرها تناسبي في السوق وتخصيص الإنتاج للاستهلاك في السوق.

3_3 العامل غير الشرعي:

وهو عامل مؤقت دائما ولا يستفيد من التشريع ونتيجة لذلك لا يستفيد من الحماية وقد يكون هذا العامل إما:

- عامل بالمنزل ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجرا وغير مصرح به.
- كل عامل يمارس نشاط شرعيا غير مصرح به.

4_ أنشطة إضافية:

من خلال العمل لفترتين والجمع بين أكثر من وظيفة أثناء ساعات العمل الرسمية، وبين الحصول على دخل إضافي في سوق العمل الموازية وقت الفراغ يعتبر سلعا دنيا بالنسبة لمعظم العمال الماهرة والحرفيين، كما أن معدل الأجر بالساعة في الأنشطة الثانوية يفوق معدلات الأجر النقدي السائد في

[1] محمد كنفوش: "**الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة** "، مرجع سبق ذكره ،ص49

الوظائف الأساسية، ولذلك يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة الحرفيين والعمال الماهرة في أنشطة سوق العمل الموازية.

مما سبق يمكننا القول إن أهم النشاطات المدعمة للسوق الموازية هي كل النشاطات الإنتاجية المشروعة والتي أصبحت غير مشروعة ابتداءا من الوقت الذي تم تداولها من قبل المنتجين الغير مرخص لهم، إذا كانت الأشكال السابقة اتخذت على أسس قانونية الأنشطة، فيمكنه إدراج أشكال أخرى والتي تكون حسب طبيعة النشاط الممارس.

ويمكن ذكر أهم الأنشطة التي تمارس فيها السوق الموازية كما يلي:

4_1 تقديم الخدمات:

يمكن للخدمة أن تخص الأفراد (الخدمات الشخصية) وأيضا مختلف الأمور والأشياء (الخدمات المالية) ونجد.

4_1_1 الفئة الأولى:

وتشمل خادمي المنازل، البساتين، الحراس، ماسحي الأحذية، .....الخ الخدمات المقدمة لتحل محل السلع المعمرة المكلفة للغاية (وسائل النقل، آلة الغسيل .....الخ) وكذلك الخدمات المنزلية والخدمات الاجتماعية (الحلاق، المؤلف ....) حيث ترتبط أهمية هذه الخدمات بعدم العدالة في توزيع الدخل، كذلك غياب السياسة الاجتماعية للدولة.

4_1_2 الفئة الثانية: (خدمات الأجهزة).

وتشمل السباكين، الكهربائيين وأعمال الصيانة وترتبط هذه الخدمات بمخزون السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الرأسمالية، أو حد ادني لرأس المال، ومع ذلك تبقى العائدات من هذه الأنشطة منخفضة جدا وأعلى نسبيا مقارنة بالخدمات الشخصية[1].

4_2 إنتاج السلع الصغيرة:

يمكن ان نجد ثلاثة أشكال لتنظيم الإنتاج.

4-2-1- تحويل المنتجات القابلة للاسترجاع:

ونجد (أواني المطبخ، الملابس، لعب الأطفال) اذ تستهدف هذه الأنشطة أساسا ذوي الدخل المحدود بما فيهم النازحون الجدد إلى المدن العمرانية ولذي لا يستطيعون شراء هذه السلع بسبب الفقر المدقع لهم.

[1] محمد كنفوش: "**الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة**" مرجع سبق ذكره، ص _ص_ ص 62-64-65

4-2-2- الحرف:

إن الوصول إلى نشاطات الحرف يتطلب في البداية حد أدنى من رأس المال، مؤهلات مهنية، وتوفر محل ثابت، حيث تتميز هذه الأنشطة بعدم اللجوء إلى الائتمان الرسمي، فالجزء الأكبر من الأموال تأتي إما من وفورات الموظفين أو من تبرعات في الأوساط العائلية.

من اجل توفير احتياجات هذه النشاطات من المواد الخام فان الحرفيين يمولون من القطاع الصناعي أو قنوات التجارة (المحلية أو الدولية) إذ يمكن أن تخص تجارة الجملة، التجزئة أو بعض حالات فرص السوق.

فيما يخص الإيرادات من هذه الأنشطة فإنها تغطي تكلفة الإنتاج بصفة عامة، لكنه كثيرا ما يسجل زوال وفقدان وحدات إنتاجية بسبب المنافسة الوطنية والدولية، أما الوحدات المتبقية فتحاول البقاء من خلال الاستغلال الكثيف للذين يتم تعيينهم غالبا في إطار عائلي أو عرقي، وبالتالي تحقيق إنتاجية عالية.

4-2-3- التعاقد من الباطن:[1]

ويتعلق الأمر بالعاملين في المنازل، المقاولين الصناعيين، العاملين بالقطعة في قطاع البناء، والمقاولين من الباطن التجار، واغلب هؤلاء المنتجين مستقلين وضعوا أثناء الإنتاج فهم في وضعية أشباه الموظفين.

4-3- الأعمال الصغيرة:

هذا النشاط يقوم على السلع التامة الصنع وتسليمها للمشترين ويتعلق الأمر خاصة بالتجارة بالتجزئة الصغيرة وهناك في هذا النوع من الأنشطة عدة أنواع من البائعين.

4-3-1- الباعة المتجولون:

ويكون العمل دون محل أو مبنى ثابت، وهربا من الضرائب حيث يتم تسويق المنتجات المباعة إلى مختلف المؤسسات عادة ما تكون الإيرادات من هذه الأنشطة منخفضة.

4-3-2- الباعة على الطاولات في الأرصفة:

هؤلاء الباعة لديهم موقع ثابت على مستوى الأسواق الدائمة، وظيفتهم الأساسية مثل الباعة المتجولين (بيع المنتجات)

[1] محمد كنفوش: "**الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة**" مرجع سبق ذكره، ص 66

4-3-3- أصحاب المحلات (الأكشاك):

على عكس الفئتين السابقتين فان أصحاب المحلات لهم محلات ثابتة وتجارتهم أكثر أو اقل تخصص (محلات البقالة، الملابس المستعملة، والخردوات) فوجود مثل هذه الأنشطة تلبي احتياجات ذوي الدخل الضعيف.

4-3-4 النقل:

ويضم النشاط عربات اليد، سيارات الأجرة، الدراجات النارية، العربات التي تجرها الخيول أو الثيران حيث تتيح هذه الأنشطة تدفق منتجات مجزأة أو نقل أفراد بأسعار تقل عن نقلهم بوسائل النقل الآلية يفسر نمو مثل هذه الأنشطة بأهمية حركة المرور في المدن نتيجة الكثافة السكانية واتساع الأسواق.

المبحث الثاني: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تميز الاقتصاد الجزائري خلال فترة الانفتاح الاقتصادي بتنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي المتضمنة للأنشطة الاقتصادية الخارجة عن إطار الرقابة، والتي ينتج عنها مداخيل لا تخضع للضرائب ولا تدخل ضمن التقديرات الرسمية للناتج الداخلي الخام، وعليه سنتطرق في هذا المبحث الى المراحل التي مرت بها هذه الظاهرة في الجزائر.[1]

المطلب الأول: مراحل بروز الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

حيث شهد الاقتصاد الجزائري ثلاث مراحل رئيسية وهي:

المرحلة الأولى: 1962-1989:

إن اغلب الأنشطة الممارسة في الجزائر خلال فترة الستينات أي بعد الاستقلال، تميزت بالطابع الزراعي بالدرجة الأولى، لكن مع نهاية هذه الفترة وبداية السبعينات تبنت الجزائر قاعدة صناعية ثقيلة بإتباع نظام اشتراكي مبني على التخطيط المركزي، والاعتماد عل المنشآت العمومية في توفير معظم الخدمات وإنشاء لمزارع الكبرى، وتأميم قطاع المحروقات في 1971 والاستفادة من الطفرات النفطية خلال تلك الفترة 1973الى غاية أوائل الثمانينات، الأمر الذي ساعد على توفير مدخرات محلية كافية لإرساء بنيان اقتصادي متين، أدت هذه العوامل الى انخفاض مستوى البطالة من 33% سنة 1966إلى 14% سنة 1985خاصة في المناطق الحضرية.[2]

[1] عفيف عزة، الإصلاح الضريبي كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي-دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية بنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي(منشورة)،2017، ص56

[2] المأمون علي عبد المطلب جبر، الاقتصاد غير الرسمي في مصر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، مرجع سبق ذكره ، ص552

كما تميزت هذه الفترة بعدة خصائص منها: احتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية وتدعيم الأسعار وإهمال القطاع الخاص وارتفاع القدرة الشرائية.

وفي المقابل نتج عن هذه الخصائص نقص في الموارد الاستهلاكية وازداد الطلب عليها و كان هناك عجز بالسوق الوطنية عن تلبية هذه الأخيرة، غير ان هذا الامر عولج في تلك الفترة ببرنامج محاربة الندرة وتراخيص استيراد السلع الاستهلاكية. لكن هذا الاجراء–مع وجود احتكار–أدى في الحقيقة الى ظهور نمط استهلاكي صناعي يساهم بدوره في توسع دائرة الأنشطة غير رسمية وظهور السوق غير الرسمية، اما العمل في القطاع غير الرسمي فقد كان يتكون من اشخاص ليس مصرح لهم بالعمل حسب المعايير القانونية وأشخاص يعملون رغم تجاوزهم سن التقاعد غير محميين بتشريع العمل.[1]

الجدول رقم(1_1): تطورات مداخيل غير الرسمية خلال الفترة(1969_1988). الوحدة مليار د.ج

السنوات	1969	1970	1971	1972	1973
المداخيل	1.2	1.4	1.2	5	10.6
السنوات	1974	1975	1976	1977	1978
المداخيل	5	7.2	13.4	16	24.6
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983
المداخيل	34.6	39.2	41.2	38.6	42.8
السنوات	1984	1985	1986	1987	1988
المداخيل	49.2	57.4	85	96.2	116.6

المصدر: نجاة مشمس، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر1980–2014، مرجع سبق ذكره ص_ص ص268_269

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن الدخل غير الرسمي خلال فترة 1969_1971 كان في حدود المتوسط الحسابي بمقدار 2.8 مليار د.ج ليرتفع بعد ذلك خلال فترة 1972_1977 مقدار

[1]ركيمة سلمى، ركيمة حنان، مسارات إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد صديق بن يحي جيجل(منشورة)،2021، ص44

9.53 مليار د.ج، أي بحوالي أربعة اضعاف مقارنة بالفترة السابقة، اما خلال الفترة الموالية 1978_1988 فقد عرف تطورا كبيرا ووصل الى متوسط حوالي: 56.81 مليار د.ج يمكن إرجاع هذه الزيادة الى مجموعة من الأسباب والمتمثلة فيما يلي:

_ الثورة الزراعية وما ارتبط بها من ندرة في المنتوجات الفلاحية والزراعية والصناعية كما ذكرنا سابقا من مميزات هذه الفترة.

_المضاعفات الداخلية الفجائية خلال الفترة 1974 بسبب الإيرادات النفطية ونمو المداخيل الريعية خاصة سنة .1980

3_الانفجار السكاني وانعكاساته على الطلب الاجتماعي وهذه الظاهرة أدت الى ظهور التضخم الهيكلي خاصة التضخم بالطلب والذي انعكس من خلاله ظهور الاقتصاد غير الرسمي.[1]

المرحلة الثانية: 1990-1999

تميزت المرحلة بـ اختلالات مالية واقتصادية واضحة على البلاد والتي انجر عنها انخفاض في مداخيل الصادرات إلى ما يقارب 50% وكذا تدني معدلات التبادل، الأمر الذي بين وبوضوح هشاشة النظام الاقتصادي المتبع من طرف الجزائر والقائم على التخطيط المركزي واحتكار الدولة لوسائل الإنتاج والتوزيع بالإضافة الى ضبطها للسوق، هذا الى جانب تطبيق برنامجين اقتصاديين مع صندوق النقد الدولي برنامج الاستقرار الاقتصادي سنة 1994 وبرنامج التصحيح الهيكلي سنة 1995، واللذان أفضيا الى إعادة جدولة المديونية الخارجية سنة 1999.

وتم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي قصد مواجهة الاختلالات الداخلية والخارجية، مما أدى بصفة تدريجية الى إقامة تنظيم جديد للاقتصاد عن طريق وضع آليات تشريعية وتنظيمية تسمح بالانتقال من الاقتصاد الموجه الذي أضعفته الصدمة النفطية لسنة 1986 الى اقتصاد السوق.

وقد تميزت هذه الفترة والتي تعتبر فترة انتقالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري بما يلي:[2]

- اعادة تنظيم القطاع المنتج العمومي (الصناعة، البناء، الأشغال العمومية، الفلاحة) وتقليص كبير للاستثمارات أدى الى تباطؤ النشاط الاقتصادي.
- تقلص سوق التشغيل وغياب التنظيم في سوق العمل وزيادة ملحوظة لعدد النساء المشتغلات جزئيا وفي الأعمال بالمنزل التي لا تخضع لأي نوع من التنظيم ولا لأي معايير.

[1] ركيمة سلمى، ركيمة حنان، مسارات إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص268_269

[2] خليلي عبد المالك، عزاوي عبد الرحمان، الضغط الضريبي والعوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي دراسة حالة الجزائر 1966_2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية أدرار، (منشورة)،2016، ص ص 50_52

المرحلة الثالثة: 1998_2005

تميزت هذه المرحلة باستقرار الاقتصاد الكلي باسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية وتم تحقيق هذه التوازنات بفضل النتائج المحققة من خلال برنامج الاستقرار الاقتصادي والنمو الكبير لحجم الصادرات من المحروقات وكذا ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية وكان المعدل السنوي للنمو الاقتصادي يفوق نسبة النمو الديمغرافي، كما تزايد الناتج الداخلي الخام بنسبة 3.1% بين 1995و2000 وتطورت هذه الزيادة من الناتج الداخلي الخام في كل سنة كما هو مبين فالجدول التالي:

الجدول رقم (1_2) معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة(1998_2005)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو الاقتصادي	%5.1	%3.1	%2.4	%2.1	%4.1	%6.8	%6	%6

المصدر: خليلي عبد المالك، عزاوي عبد الرحمان، نفس المرجع، ص52

المطلب الثاني: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يغطي الاقتصاد غير الرسمي مجالا واسعا من الأنشطة الممارسة من طرف فئات متعددة في المجتمع، بعض هذه الأنشطة تكتسي صفة المشروعية وتمارس بطريقة غير رسمية، وأخرى محضورة بنص قانون وتتمثل هذه الظواهر في:[1]

1_السوق غير الرسمية للصرف في الجزائر: شكلت العديد من الولايات في الجزائر على غرار تيزي وزو، وهران، الجزائر العاصمة وقسنطينة نقاطا أساسية لبيع وشراء العملة الصعبة عبر القنوات غير الرسمية التي أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني نظرا لحجم المبالغ المتداولة فيها، وتخسر الجزائر حوالي مليار أورو سنويا من تحويلات رعاياها الموجودين في الخارج الذين يتعاملون مباشرة مع السوق غير الرسمية بسبب غياب إطار منظم وفعال لتحويل الأموال ومن أسباب تنامي السوق غير الرسمية للصرف في الجزائر:

- العوائد البترولية المعتبرة في نهاية السبعينات وإمكانية اللجوء الى الديون الخارجية آنذاك أدى الى تقويم الدينار بأعلى من قيمته الحالية، مما أدى تدريجيا الى انحراف سعر الصرف عن السعر الرسمي، وخلال الثمانينات توسع سوق الصرف غير الرسمي، نتيجة تزايد الطلب على العملة

[1] ركيمة سلمى، ركيمة حنان، مسارات إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص ص 48_49

الصعبة بفعل تفتح المجتمع الجزائري على الأنماط الاستهلاكية الغربية، وفقدان الكثير من الكماليات في السوق الجزائرية.

- المركزية في الحصول على العملة الصعبة: اذ لا توجد سوق حرة رسمية يمكن تحويل العملة فيها بدون قيود، فالأمر يقتصر فقط حكرا على البنوك ومبالغ محددة.

- تحديد الحد الأقصى للمبلغ القابل للتحويل الى العملة الصعبة: فالسلطات الجزائرية تحدد المبلغ الأقصى القابل للتحويل من الدينار الجزائري إلى العملة الصعبة ب 15000 دج لمن يريد السياحة في الخارج.

أما المشكل الأساسي فهو يتعلق بالمستوردين. إذ يتلقون صعوبة كبيرة في تحويل الدينار الى العملة الصعبة من اجل تمويل عملياتهم التجارية، فقيمة المبلغ من العملة الصعبة المسموح به يقدر حوالي 7500أورو أي تقريبا 75 مليون سنتيم إذا اعتبرنا ان 1اورو =100دج، وهو مبلغ جد ضئيل مقارنة مع العمليات التي يقوم بها المستورد، مما يدفع بهذا الأخير الى اللجوء الى سوق الصرف غير الرسمية من أجل الحصول على المبالغ كبيرة من العملة الصعبة بدون قيود أو شروط.[1]

2_ تقليد العلامات التجارية: يعود تنامي هذه الظاهرة في الجزائر الى الانفتاح نحو العالم الخارجي حيث أصبحت العلامات التجارية جزءا كبيرا من مختلف المنتجات كالعطور ومواد التجميل، قطع الغيار، السجائر وحتى الأدوية، إما منتجات جزائرية او تستورد من الخارج.[2]

3_الفساد: تعتبر الرشوة واستغلال النفوذ من أهم المظاهر التي يعرفها الفساد الاقتصادي والإداري في الجزائر.

[1] بوقصة إيمان، الفساد المالي وعلاقته بالاقتصاد الموازي في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، سنة2017، العدد8، جامعة العربي التبسي تبسة، ص_ص259_260

[2] قارة ملاك، تقليد العلامات التجارية في الجزائر حجمها وإجراءات مكافحتها، مجلة العلوم الإنسانية، جوان2017، العدد 47، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، ص14

الجدول رقم (1_3) يمثل مؤشر الفساد في الجزائر حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية خلال فترة: (2003-2007)

الترتيب في العالم	السنة	مؤشر الفساد%
84	2003	%2.6
96	2004	%2.7
97	2005	%2.8
84	2006	%3.1
99	2007	%3.0

المصدر: قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد المالي، جامعة منتوري قسنطينة، (منشورة)2010ص125

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن مؤشر الفساد في الجزائر جد عالي، مما يدل على انتشار الفساد في هذا البلد، وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2007، الفساد مرتبط بضعف المؤسسات العامة، بالإضافة الى عدم وجود الشفافية في الإدارة المالية.

المطلب الثالث: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

لا تزال الدراسات التي تعني بحجم الاقتصاد غير الرسمي ضئيلة جدا بالرغم من أهميتها إذ لا يمكن الاعتماد على السياسات الاقتصادية أو القرارات في تحقيق أي أهداف تنموية دون معرفة حجم هذا الأخير وفيما يلي نستعرض دراسة قام بها الاقتصادي فريدريك شنا يدر حيث تعد من الدراسات القليلة التي تهتم بالظاهرة بصفة دورية.[1]

[1] دحماني رضا، دور سياسات التشغيل في تحول من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي دراسة تحليلية قياسية_ حالة الجزائر خلال فترة2017/1970، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات العمل، جامعةالجزائر03(منشورة)،2019ص177

الشكل رقم(1_2) : تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من خلال نموذج MIMIC

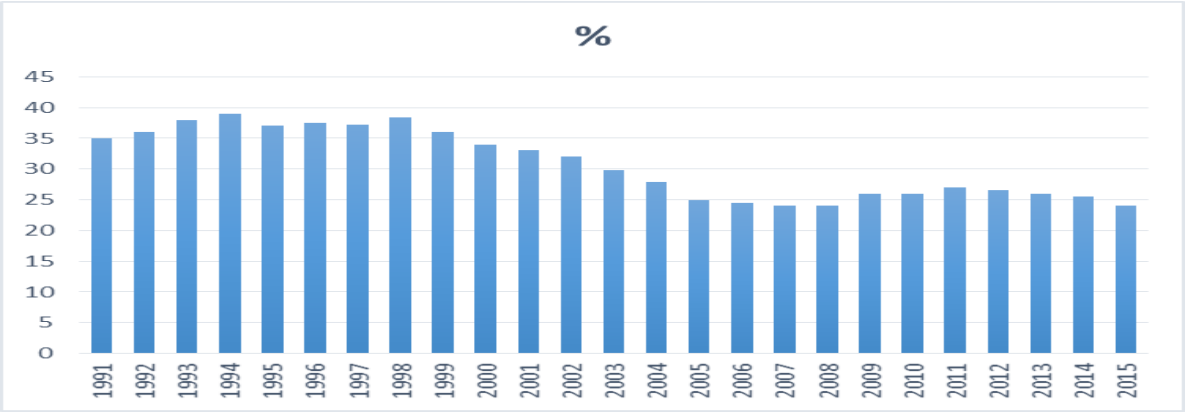

المصدر: دحماني رضا، دور سياسات التشغيل في التحول من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي مرجع سبق ذكره، ص177

من خلال التمثيل البياني السابق نلاحظ أن مساهمة الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عرفت تذبذبا خلال فترة 1991-2015 في حدود 30.86%في المتوسط وشهدت سنة 1994 أكبر نسبة كما شهدت 2015 أدنى نسبة ويمكن أن نقسم الفترة إلى أربعة مراحل:[1]

_المرحلة الأولى(1991-1999) شهدت هذه الفترة ارتفاع في حجم الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي والتي ترتب عنها ارتفاع هذه الأنشطة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كانت في حدود34 إلى 39 % ويمكن ربط ذلك بسياسة الإصلاحات التي سبق وذكرناها والتي ترتب عنها تسريح العمال.

_المرحلة الثانية (2000-2004) شهدت هذه الفترة انخفاضا في حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهي الفترة الموافقة لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي كان يهدف الى تخفيف للبطالة من خلال استحداث مناصب عمل وإعادة التوازن شيئا فشيئا.

_المرحلة الثالثة(2005-2008): عرفت هذه الفترة استقرار نسب الاقتصاد غير الرسمي عند مستويات دنيا قاربت 24 %من حجم الناتج المحلي الإجمالي، تم من خلال هذه الفترة مواصلة مسيرة النمو ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري خاصة ما تعلق بإعادة التوازن لسوق العمل.

_المرحلة الرابعة(2009-2015) بداية من سنة 2009 بدأ حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع ليتوقف عند حدود 27 % في سنة 2011 ويعاود الانخفاض

[1] دحماني رضا، دور سياسات التشغيل في التحول من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي دراسة تحليلية قياسية_ حالة الجزائر خلال فترة2017/1970 مرجع سبق ذكره ص177_178

ليصل الى نسبة 23.98 % في سنة 2015 وهي أقل نسبة للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1991_2015 ويمكن القول أن الاقتصاد غير الرسمي عرف ارتفاعا سنة 2009 نتيجة لانعكاسات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد جزائري وما تبعها من إصلاحات خاصة فيما يتعلق بتخفيض الانفاق العمومي ورفع الدعم عن بعض المواد الاستهلاكية.

المبحث الثالث: الاثار والانعكاسات المترتبة عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

تعد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي كأي ظاهرة اقتصادية لها آثار وانعكاسات سلبية وإيجابية على مستوى الاقتصاد ككل، وفيما يلي سنستعرض أهم هذه الآثار:

المطلب الأول: الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية.

إن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة ذات ابعاد متعدد بشكل بالغ التعقيد، فهو يؤثر على معلومات معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل مستويات التشغيل والبطالة وأنماط توزيع الدخل الحقيقي للمجتمع.[1]

وفيما يلي ستناول أهم الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

1_الآثار الاقتصادية للاقتصاد غير الرسمي:

1_1 فقدان حصيلة الضرائب: تتمثل أهم الآثار السلبية التي تترتب على حدوث ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في حصول بعض الأفراد على مداخيل دون أية ضرائب عنها، مما يشكل إخلالا بقاعدة " العدالة" في فرض الضريبة، ويحدث ذلك عندما يقوم بعض الأفراد بإحفاء حقيقة مداخيلهم أو طبيعة الوظائف التي يقومون بها، وعدم الكشف عنها لإدارة الضريبة.[2]

كذلك فإن هناك بعض الأشكال للضرائب مثل: ضريبة القيمة المضافة، وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي وفي الوقت الذي ينمو ويزداد الاقتصاد غير الرسمي، فإن ذلك يؤدي إلى فقدان جانب كبير من الإيرادات الضريبية، والتي تعد من أهم مصادر الإيرادات بالنسبة للدولة ومن ثم يصبح لدى الدولة عجز في الموازنة العامة.

1_2 آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الكلي

يؤدي استفحال الاقتصاد غير الرسمي إلى فشل السياسات الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق الاستقرار للاقتصاد، حيث يؤدي هذا الجانب من الاقتصاد الى تشويه المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات (مثل: معدلات النمو، البطالة، التضخم.....الخ)، الأمر الذي يؤدي

[1] بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي، مرجع سبق ذكره ، ص65

[2] نجاة مشمس، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة ال جزائر1980-2014، مرجع سبق ذكره، ص106

بوقوع صانع السياسة في خطر وصف طرق العلاج غير الصحيحة بسبب التشخيص غير السليم للمشكلة الاقتصادية، والتي كان بنائها على معلومات خاطئة ناتجة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي.

وفيما يلي نتناول بعض آثار هذا الاقتصاد على الصناعة وأداء السياسات الاقتصادية:

1_2_1 عدم توفر المعلومات الصحيحة: عندما يرتفع حجم الاقتصاد غير الرسمي فسوف تنخفض درجة مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية، ومن ثم المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لصنع السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعندما تكون توقعات غير صحيحة وسياسات غير مناسبة فإن النتائج تأتي عكس المتوقع لها.

1_2_2 آثار الاقتصاد غير الرسمي على معدل النمو الاقتصادي: طبقا لبعض الدراسات يؤدي الاقتصاد غير الرسمي الى كبح نمو اجمالي الناتج المحلي، فيتسبب في اختلاف معدلات النمو الحقيقة في الاقتصاد عن معدل النمو الرسمي فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي ينموان بصورة متوازية فإن التحيز في مؤشر النمو الفعلي يصبح صفرا، أما اذا تجاوز معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي معدل نمو الاقتصاد الرسمي فإن معدل نمو الاقتصاد العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع، والعكس صحيح.[1]

1_2_3_ آثار الاقتصاد غير الرسمي على معدلات البطالة: يسبب الاقتصاد غير الرسمي في زيادة معدل البطالة عن المعدل الحقيقي لها، مما تضطر الحكومة الى تطبيق سياسات اقتصادية توسيعية بشكل مبالغ فيه حيث يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على مدخول عن الأنشطة التي تمارس في نطاق الاقتصاد غير الرسمي ضمن الفئات العاملة في المجتمع، واعتبارهم عاطلين على خلاف الواقع، وتصبح الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد مبالغ فيها، ويعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية والهامة من الناحية السياسية.

1_2_4_ آثار الاقتصاد غير الرسمي على معدلات التضخم: من الملاحظ ان الاقتصاد غير الرسمي يؤدي الى تشوه في الأسعار حيث تميل الى التزايد بمعدلات أقل من تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي خاصة عندما يكون الاقتصاد الرسمي منافس للاقتصاد غير الرسمي في تقديم نفس أنواع السلع والخدمات، اما عندما تكون أسعار السلع والخدمات مدعمة من الحكومة أو يخضع لتسعير الجبري، أو تكون الخدمات محددة وتقدم تلك الخدمات بأسعار أقل في الاقتصاد غير الرسمي نظرا للأعباء الإدارية والضريبية، في هذه الحالة يترتب على وجود الاقتصاد غير الرسمي معدل تضخم مرتفع عن المعدل الحقيقي السائد، وهذا راجع للتحيز في بيانات التضخم، حيث أن سلة السلع التي يحسب على أساسها

[1] مشمس نجاة، رحماني موسى، الاقتصاد الموازي وآثاره على الاستقرار الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، ديسمبر 2017، العدد49، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص366

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي بصفة حقيقية واقعة، وإنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع.[1]

1_3 أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزئي

ان الأثر الأكبر الذي ينتج من التهرب الضريبي إضافة الى تأثيره على مستوى الكلي للنشاط الاقتصادي يحدث نتيجة تأثيره على تخصيص الموارد وتوزيع الدخول، وذلك راجع الى أن الضرائب تلعب دورا مهما في توزيع الدخول، وكذلك كأداة تخصيص الموارد.

1_3_1 آثار الاقتصاد غير الرسمي على توزيع الدخل: إن الزيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي تؤثر أيضا على عدالة توزيع الدخل القومي، حيث يترتب على نمو هذا القطاع إحداث زيادة كبيرة في مداخيل غير المشروعة التي يحصل عليها العاملين في هذا القطاع، وهو ما يعني حصول بعض الفئات على المداخيل كبيرة لا تتناسب مع طبيعة وحجم الأعمال التي تقوم بها، ومن ثم فإن هذه الفئات تزداد ثراء نتيجة عدم مساهمتها في تحمل الأعباء، عكس أصحاب المداخيل المشروعة فهم لا يحصلون على زيادة مماثلة مواكبة للزيادة في المدخول المحقق في الاقتصاد غير الرسمي، الى جانب تحملهم الأعباء الضريبية المرتفعة الهادفة الى تمويل النقص الحاصل عن تهرب البعض منها وهو ما يبدد جهود الدولة في تحقيق العدالة في توزيع المداخيل في المجتمع.[2]

1_3_2 آثار الاقتصاد غير الرسمي على توزيع الموارد: إن عدم خضوع الدخول في الاقتصاد غير الرسمي للضرائب يؤدي إلى حدوث تحول في توزيع الموارد حيث تتجه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وتبتعد عن الاقتصاد الرسمي، ويستمر ذلك إلى ان يحدث اختلاف في بينهما فإذا حدث نمو في الاقتصاد ككل فسوف تزداد الحاجة الى مزيد من الخدمات العامة، وفي المقابل يزداد مستوى الضرائب مما يدفع بالأنشطة الى التحول الى الاقتصاد غير الرسمي فتصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاد غير الرسمي الذي لا يتحمل أي ضرائب والاقتصاد الرسمي الذي يتحمل كل الأعباء

2_ الآثار الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي:[3]

إن أهم الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي في المجال الاجتماعي هي:

---

[1] مشمس نجاة، رحماني موسى، الاقتصاد الموازي وآثاره على الاستقرار الاقتصادي المرجع سبق ذكره ، ص367

[2] عبد الخاق جديدي، محمد صالح خشخوش، أثر الاقتصاد غير الرسمي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر1986_2020،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الشهيد حمه لخضر،(منشورة)،2022 ص20

[3] المأمون علي عبد المطلب جبر، الاقتصاد غير الرسمي في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 529_530

- أن اغلب العاملين في هذا الاقتصاد من الأميين وفئة الشباب ويحصلون على أجور اعلى مما يماثله في القطاع الرسمي، وقد تكون بمثابة اغراءات للعمل في هذا الاقتصاد ويتزامن ذلك مع مشاكل اجتماعية كثيرة، هذا فضلا أن الأجور السخية التي يحصل عليها العاملين بهذا القطاع تعد حافزا قويا لهم.
- أن الوضع المادي المتميز والفائق لبعض العاملين في القطاع يساعدهم أحيانا على ترسيخ بعض المفاهيم الخاطئة في الوسط الاجتماعي بين أفراد المجتمع بحكم مركزهم المالي ومن أكثر الأمور السيئة للتنمية هي ترسيخ لمفاهيم الخاطئة، بل وأحيانا يصل الامر الى الإساءة بشكل مباشر الى الأمور الهامة من ذلك التأثير على حركة الأسواق والقدرة على احتكار السلع والتلاعب بالسلع بيعا وشراء.
- يساهم بدرجة كبيرة في تفشي الأمية والجهل في البلدان النامية بسبب ان اغلب العاملين فيه تسربوا من التعليم للحصول على المال.

3_الآثار السياسية للاقتصاد غير الرسمي:

تتركز في استغلال بعض الفئات لأموالهم في تنفيذ مشاريع سياسية وانتخابية لقدرتهم المالية وقد يصبحون مؤثرين في صياغة وإقرار القرارات السياسية، حيث أن زيادة قوتهم قد تؤدي إلى تراجع هيبة الدولة وبالتالي الإساءة الى الاستقرار السياسي.[1]

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي

بعد التطرق الى الجانب السلبي للاقتصاد غير الرسمي فإننا سنحاول أن نبرز أهم الجوانب الإيجابية التي يساهم فيها الاقتصاد غير الرسمي من خلال النقاط التالية:

-يتفوق الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في كفاءته وقدرته على المنافسة وهو ما يؤدي الى تنشيط النمو الاقتصادي، ويرى فريديريك شنا يدر من خلال الدراسات التجريبية أن ما لا يقل عن ثلثي الدخل المكتسب نتيجة مزاولة أنشطة غير رسمية يتم إنفاقه بسرعة في الاقتصاد الرسمي.[2]
-يلعب الاقتصاد غير الرسمي دورا مهما في استيعاب فائض العمالة نتيجة عجز السوق الرسمية على استيعابها، فهو يساعد على التخفيف من مشكلة البطالة من خلال الزيادة في معدلات التشغيل، وذلك كون الاقتصاد غير الرسمي لا يحتاج الى موافقات رسمية وكذلك الى مستوى علمي معين.[3]

---

[1] خليلي عبد المالك، عزاوي عبد الرحمان، الضغط الضريبي والعوامل المؤثرة فالاقتصاد غير الرسمي دراسة حالة الجزائر 1966_2009، مرجع سبق ذكره ص25

[2] دحماني رضا، دور سياسات التشغيل في تحول من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي دراسة تحليلية قياسية_ حالة الجزائر خلال فترة1970/2017، مرجع سبق ذكره، ص146

[3] رشا أبو شاويش، أماني الرواشدة، براس بسيسو، أحمد الرشق، أحمد عبكل، تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الأردن خلال فترة2002_2020، مجلة الدراسات الاقتصادية التطبيقية،2022، العدد2، ص8

-يؤمن الاقتصاد غير الرسمي فرص عمل للنساء خاصة في الدول النامية، حيث تمارس المرأة عملها إما داخل المنزل (حياكة، منتجات منزلية) او خارجه في ورشات عمل صغيرة.

-أكثر سرعة واستجابة للتغييرات التي تحدث في ظروف السوق ويعد ضروريا لعملية الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة أمام جمود المنظومة الرسمية.[1]

المطلب الثالث: آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي

إن اتجاه العديد من الأفراد الى الأسواق غير الرسمية سواء بغرض القيام بنشاط غير رسمي فيها أو من أجل اقتناء حاجاتهم منها، وبالتالي فهم يساهمون في تطوير هذه الأسواق، وقد مست هذه الظاهرة الأسواق التالية:[2]

1_السوق غير الرسمي للسلع والخدمات:

يعد سوق السلع والخدمات غير الرسمي المكان المفضل لجميع الطبقات أثرياء كانوا او محدودي الدخل، وهذا بفضل الوفرة الكبيرة في السلع والخدمات التي تتميز بعامل الندرة في الأسواق الرسمية من جهة، ومن انخفاض الأسعار من جهة أخرى ولا تشمل السوق غير الرسمية على بائعي الرصيف فقط، بل حتى المؤسسات الإنتاجية التي لا تقوم بواجباتها الجبائية، وشبه الجبائية من خلال تهربها من القيام بالتصريحات اللازمة التي يقرها القانون وهذا مرتبط أساسا بالتكلفة المرتفعة الناجمة عن هذا التسجيل، فعدم التسجيل القانوني يؤدي الى فرض غرامات وعقوبات ولكنها جد منخفضة مقارنة بالأرباح الريعية المحققة، وهو عامل مشجع للولوج في مثل هذه الأعمال.

2_ السوق النقدي غير رسمي:

ويتمثل في:

2-1النقود الائتمانية: تستعمل كوسيلة دفع وتسوية للعمليات المختلفة في هذا السوق وخارج نطاق النظام البنكي، إذن فهي تلك النقود التي يكتنزها أصحابها للتعامل بها في السوق غير الرسمية او المضاربة بها

2-2سوق الصرف غير رسمية: هي تلك السوق التي يتم فيها التفاوض العملات الأجنبية دون الخضوع الى رقابة السلطات النقدية، نظرا لما تفرضه هذه الأخيرة من قيود بسبب زيادة الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه، وفي ظل هذه الظروف تتوافر فرص سانحة لازدهار أسواق الصرف غير الرسمية.

---

[1] علي بودلال، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية لفترة2000_2010، البحوث الاقتصادية العربية، 2014العدد65، جامعة تلمسان، ص23

[2] بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي فالجزائر دراسة سوق الصرف الموازي، مرجع سبق ذكره،ص100_106

3 سوق العمل غير الرسمي:

يتشكل هذا السوق حسب التعريف الذي يقدمه الديوان الوطني للإحصاء من مجموعة الأفراد رجال أو نساء، الذين يمارسون عملا إما داخل إطار البيت أو في مؤسسة غير شرعية أو نشاط تجاري في سوق السوداء، ويستفيدون من هذه النشاطات بحيث تسمح لهم بالحصول على العوائد، وغالبا ما تكون العلاقة التي تربط العامل بالمستخدم وفق عقد عرفي وهذه الحالة تجعل من العامل أو الأجير أخذ صفة الموظف الخفي.[1]

[1] بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي فالجزائر دراسة سوق الصرف الموازي، مرجع سبق ذكره،ص107

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دارستنا وبحثنا لهذا الفصل حاولنا تسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وخلصنا إلى أن الاقتصاد غير الرسمي سبق الاقتصاد الرسمي في الدول وذلك ما يشهد به التاريخ، والمقصود بالاقتصاد غير الرسمي هو النشاط الاقتصادي والإنتاجي الذي يتم خارج إطار القانون والإجراءات المعتمدة رسميا، يخضع لأساليب وأدوات تختلف عن تلك التي تستخدم في الاقتصاد الرسمي ومع هذا فهو يشكل جزءا من النشاط الاقتصادي في بعض المجتمعات، له خصائص عديدة منها مرونة العمل والأجر والافتقار إلى التنظيم، وكغيره من المظاهر أدت إلى ظهوره عدة عوامل تنوعت بين إدارية وسياسية واجتماعية، كما يتخذ أشكال عدة باعتبار النشاط المصرح به ومشروعيته وقانونيته وغير ذلك. ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بمراحل ثلاث أهمها المرحلة الأولى إذ أنها أول بروز وانتشار له، وهو يمارس بأشكال عدة فيظهر في السوق غير الرسمية للصرف في الجزائر أو تقليدا للعلامات التجارية أو الفساد الذي يتمثل في الرشوة والاستغلال وبهذه الأشكال طوال السنوات السابقة عرف حجمه تذبذبا غلب فيه ارتفاعه، وبهذه الخصائص والمظاهر للاقتصاد غير الرسمي فهو يؤثر تأثيرا مزدوجا يتقلب بين الايجاب والسلب، ولكن ما يترتب وينعكس عنه من سلبيات يفوق أي إيجابي فيه، لأن الإيجابي منه يمس الأفراد ، أما السلبي فيهز استقرار الاقتصاد الرسمي الوطني في جوانب عدة كفقدان حصيلة الضرائب وارتفاع معدلات الصرف.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر

تمهيد:

بعد التحليل النظري لموضوع الدراسة، والمتمثل في الاقتصاد غير الرسمي، سنحاول في هذا الفصل التطبيقي القيام بالتحليل القياسي للظاهرة المدروسة وذلك من خلال محاولتنا لدراسة العلاقة القياسية التي تربط بين متغيرات الدراسة (الاقتصاد غير الرسمي IE ، الناتج المحلي الإجمالي GDP) ، والجدول المبين في الملحق الإحصائي رقم (1) يبين إحصائيات تلك المتغيرات لفترة الدراسة الممتدة من 1990 إلى 2020 والمحملة من الديوان الوطني للإحصائيات.

وسنحاول من خلال هذا الفصل توضيح العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة (الاقتصاد غير الرسمي IE، الناتج المحلي الإجمالي GDP) ثم بعد ذلك سنحاول بناء النموذج القياسي وذلك بمحاولة تحديد المتغيرات التي تساهم في شرح وتفسير العلاقة بين المتغيرات المدروسة بالاستعانة بمخرجات البرنامج القياسي المستعمل Eviews12 .

المبحث الاول: أدوات التحليل والاختبارات القياسية المستخدمة في الدراسة القياسية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الأدوات المستخدمة في الدراسة، حيث سنتناول الاستقرارية في المطلب الأول؛ بالإضافة إلى الصيغة الرياضية لنموذج الانحدار الخطي البسيط وفرضياته الرئيسية في المطلب الثاني؛ وفي الأخير إلى تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: الاستقرارية

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، وبمعنى آخر هي متتالية لقيم متغير إحصائي خلال مجالات زمنية متساوية (أسبوع، شهر، سنة...)[1]، وينبغي عند بناء السلسلة الزمنية وقبل استخدامها في التحليل أو التوقع، لا بد من التأكد من أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع، وتمثل العناصر اللازمة لذلك فيما يلي[2]:

- أن تخص مستويات السلسلة الزمنية فترات متساوية، مثلا لا يجوز أن تعبر بعض مستويات السلسلة عن عدد المواليد كل شهر، وبعض المستويات الأخرى تعبر عن عدد المواليد خلال كل سنة فالمقارنة بين المستويات هنا غير ممكنة.
- أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين، سواء كان إقليما أو ولاية أو مؤسسة، فلا يجوز أن تعبر بعض المستويات عن مؤشر خاص بمجال معين، وأخرى خاص بمجال أوسع مثلا.
- أن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسة الزمنية موحدة.
- التعبير عن مستويات السلسلة الزمنية القيمية بالأسعار الثابتة، لأن الأسعار الجارية تخفي أثر الأسعار وتجعل المقارنة غير موضوعية.
- أن تكون طريقة ومنهجية قياس جميع المستويات موحدة.

وقبل دراسة وتحليل السلوك الدوري لأي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة StasionaryTime Series وسلاسل زمنية غير مستقرة Non Stasionary Time Series أي ذات اتجاه، كون أن السلسلة تحمل هذه الخاصية أو تلك لها علاقة مباشرة باختيار تقنية التوقع المناسبة، وهناك حتى من يصنف تقنيات التوقع على هذا الأساس (مستقرة أو غير مستقرة)، إن السلسلة المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا

[1] Hocine Hamdani, **Stistique Descriptive et Expression Graphique**, Alger:OPU, 1988, P 299.
[2] David et J. Michaud, **La Prévision:approche empirique d'une methode statistique**, Paris: Masson, 1989, P 22.

يوجد فيها اتجاه عام لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة، فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو نحو النقصان[1].

وتقتضي أدبيات القياس الاقتصادي قبل تقدير أي علاقة ضرورة تحري استقرارية السلاسل الزمنية حيث أثبت جرانجر سنة 1983 أن تقدير النماذج بواسطة المربعات الصغرى العادية مع سلاسل غير مستقرة، يمكن أن يؤدي إلى نتائج مضللة من خلال ما يعرف بالانحدار الزائف[2]، وهناك العديد من الاختبارات التي يتم الاعتماد عليها للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، من بينها اختبار ديكي فيلر المطور (ADF) والذي يعتمد في الاستقرارية على تقدير النماذج التالية[3]:

- **النموذج الرابع:** يحتوي هذا النموذج على حد ثابت ويعطى بالصيغة التالية:

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta x_{t-j-1} + C + \varepsilon_t$$

- **النموذج الخامس:** لا يحتوي هذا النموذج على حد ثابت ولا على اتجاه عام، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta x_{t-j-1} + \varepsilon_t$$

- **النموذج السادس:** يحتوي هذا النموذج على حد ثابت واتجاه عام، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta x_{t-j-1} + C + b_t + \varepsilon_t$$

كما قام **فيليبس –بيرون (Phillips-Perrpn, 1988)**بتعميم اختبارات ديكي في حالة أخطاء عشوائية مرتبطة **(Autocorrelés)** وبتباين غير ثابت[4]، حيث يهدف هذا الاختبار إلى تصحيح غير معلمي لإحصائيات ديكي– فيلر من أجل أخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة، فهو يسمح بإلغاء

[1] سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005–2006، ص 137.

[2] Granger. C, **"Spurious Regressions in Econometrics". J, Econometrics 2**, 1974, PP 111-112.

[3] يوسف بن ختم،**"العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية – حالة الجزائر"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص : إقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015–2016، ص 134.

[4] لخضر عدوكة ويحي بوشتة، **اختبارات الجذر الأحادي: دراسة تطبيقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، المجلد 4، العدد 6، 2016، ص 144.

التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد فيليبس وبيرون نفس التوزيعات المحدودة لاختباري**DF**و**ADF**،[1] ويتم إجراء هذا الاختبار وفق الأربعة مراحل التالية[2]:

- التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية **MCO** النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فيلرمع حساب الإحصائيات المرافقة له.
- تقدير التباين المعطي في الأجل القصير: $\boldsymbol{\sigma^{*2} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2}$ حيث: e_t تمثل البواقي.
- تقدير المعامل المصحح s_1^2(correctif)، المسمى التباين الطويل الأجل، والمستخرج من خلا بواقي النماذج السابقة، حيث: $\boldsymbol{s_1^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{t=1}^{l}(1 - \frac{i}{l+1})\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-i}}$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التأخيرات l(troncature de Newey-West)، لذلك بدلا من عدد المشاهدات الكلية n، على النحو التالي: $\boldsymbol{l \approx 4(\frac{n}{100})^{2/9}}$

- حساب إحصائية فيليبس بيرون(la statistique de PP): $\boldsymbol{t_{\varphi_1^*}^{\blacksquare} = \sqrt{k} \times \frac{\varphi_1^*}{\sigma_{\varphi_1^*}^*} + \frac{n(k-1)\sigma_{\varphi_1^*}^*}{\sqrt{k}}}$

المطلب الثاني: الصيغة الرياضية لنموذج الانحدار الخطي البسيط وفرضياته الرئيسية

يتم بناء نموذج الانحدار الخطي البسيط وفق صيغة رياضية محددة، كما يقوم على مجموعة من الفرضيات الرئيسية، وذلك على النحو الآتي:

أولا: الصيغة الرياضية لنموذج الانحدار الخطي

يمكن نمذجة العلاقة بين المتغيرين Y_i وX_i على الشكل التالي[3]:

$$\boldsymbol{Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i, \quad i = 1 \ldots . n}$$

حيث: Y_i يسمى بالمتغير التابع وX_i، β_0 وβ_1 هما يعبران عن معلمتي النموذج.

أما ε_i فيمثل الخطأ العشوائي في تفسير Y_i، ومنه يمكن كتابة الخطأ العشوائي انطلاقا من العلاقة:

$$\boldsymbol{\varepsilon_i = Y_i - \beta_0 + \beta_1 X_i}$$

ويرجع وجود الخطأ العشوائي الى أسباب عديدة، من بينها:

- إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج.
- الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج.
- حدوث خطأ في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية.

[1] زهير قبلي، تحديد **سعر النفط الخام في الأجلين القصير والطويل باستعمال تقنيات التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص 50.

[2] REGIS BARBONNAIS, **Econométric**, 5e édition, Dunod, Pris, P 234.

[3] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص 19.

ثانيا: الفرضيات الرئيسية لنموذج الانحدار الخطي البسيط

يقوم نموذج الانحدار الخطي البسيط على مجموعة من الفرضيات وهي كالآتي[1]:

- **الفرضية الأولى: وسط التوزيع الاحتمالي الخاص بالمتغير العشوائي معدوم $E(\varepsilon_t) = 0$ أي أن قيم ε_t تتمركز حول الصفر.**

وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل في تفسير المتغير التابع Y، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية تأخذ قيما سالبة، موجبة أو معدومة لا يمكن قياسها أو أن يتم تحديدها بدقة، وتخضع لقوانين الاحتمال.

- **الفرضية الثانية: ثبات وتساوي التباين $V(\varepsilon_t) = E(\varepsilon_t^2) = \delta^2$.**

يساوي التوزيع الاحتمالي المتعلق بالعناصر العشوائية ε_t قيمة ثابتة وموجبة، وهو ما يسمى بتجانس (ثبات) تباين الأخطاء **Homoscedasticity.**

الفرضية الثالثة: استقلالية الخطأ العشوائي.

يقصد باستقلالية الخطأ العشوائي بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء أي أن التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة، ويتم التعبير عنه رياضيا كما يلي: $Cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0$.

الفرضية الرابعة: استقلالية قيم المتغير المستقل عن المتغير العشوائي.

وتتمثل في أن المعطيات التي جمعت بالنسبة لهذا المتغير قادرة على إظهار التأثير لها في تغير المتغير التابع $\mathbf{Y_i}$، بحيث يتكون قيمة واحدة على الأقل مختلفة عن باقي القيم، أي مهما يكن حجم العينة **n**، فإن المقدر يكون:

$$1/n \sum_{i=1}^{n} (X_i - X^-)^2 \neq 0$$

ومنه فالأخطاء لذلك تكون مستقلة عن X_i:

$$Cov(X_i, \varepsilon_i) = E(X_i, \varepsilon_i) = X_i E(\varepsilon_i) = 0$$

المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط

يتم الاعتماد في تقدير نموذج الانحدار الخطي البسط بالاعتماد على طريقة المربعات الصغري لذلك سيتم التعرف على هاته الطريقة كما يلي:

أولا: مفهوم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

طريقة المربعات الصغرى هي ذلك المفهوم الرياضي الذي يتم استخدامه في التحليلات الإحصائية كالانحدار وتبعا لهذه الطريقة يتحدد خط الاتجاه العام على أساس أن يكون مربعات إنحرافات القيم

[1] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، **الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 506.

المحسوبة عن القيم الأصلية أصغر ما يمكن ومن هذا الهدف جاءت تسمية هاته الطريقة بالمربعات الصغرى[1]، وتعبر عن تحديد رياضي للانحدار الخطي، والتي تقدم الخط الذي يعطي أحسن تمثيل للانحدار، والقاعدة الأساسية لهذه الطريقة هي تدنئة الأخطاء حول هذا الخط (رأسيا) إلى أدنى حد ممكن عن طريق تدنئة مجموع مربعات انحراف القيم الفعلية عن القيم المشاهدة[2].

ويعرف (J M Stigler) بأنها محرك التحليل الإحصائي الحديث على الرغم من محدوديتها، وحوادثها الطارئة، وتغيراتها المتعددة، فإنه مازال يعتمد على امتدادها وتوسيعاتها في التحليل الإحصائي وتبقى معروفة ومقيمة عند الجميع، كما يعرفها (J J Johnstos) على أنها قانون أو طريقة تعنى بتقدير بعض المعالم غير المعروفة، حيث أن المقدر هو القيمة لها والنتاجة من تطبيق ذلك القانون أو تلك الطريقة على مجموع بيانات العينة المعنية بالدراسة[3].

ثانيا: خصائص مقدرات طريقة المربعات الصغرى العادية

تتميز مقدرات طريقة المربعات الصغرى (OLS) بالخصائص التالية:

1. عدم التحيز:

يعتبر التحيز هو ذلك الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، فإذا كان الفرق يختلف عن الصفر نقول أن ذلك المقدر بأنه متحيز، أما إذا كان الفرق مساويا للصفر فنقول عن ذلك المقدر بأنه غير متحيز، حيث تعتبر مقدرات طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) هي أفضل مقدرات خطية غير متحيزة (Blue) ويقصد بعدم التحيز: $E(b^*) = b$ أو $E(a^*) = a$[4].

2. أفضل مقدر خطي غير متحيز Blue ومتسق:

مقدرات المربعات الصغرى خطية في المتغير التابع حيث نلاحظ أن تلك المقدرات يمكن وصفها في صورة دالة أو ترتيب خطي من قيم المتغير Y[5]، حيث β تعتبر دالة للعنصر العشوائي التابع، هذه الخاصية تعطينا درجة من البساطة في إجراء الحسابات حيث أنه لحساب β نستعمل المتغير التابع في صورة خطية فقط من أجل تبسيط الحسابات[6]، وهناك عدة طرق لتقدير النماذج ولكن معرفة كفاءتها يعتمد على تدنئة مجموع مربعات البواقي إلى أنى قيمة حتى يتمكن التقدير من إبراز كفاءته باجتيازه كل الاختبارات الإحصائية والقياسية وهذا يعتمد على تباينات المعالم[7].

---

[1] حاد الشمرتي، **الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار (تطبيقات في منظمات أعمال إنتاجية وخدمية)**، دار المنهال، 2005، ص 193.

[2] Colin Drury, **management and cost A counting** ,international Thomson Business ,forth Edition , London ,P676

[3] تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 1، 1999، ص ص 33-34.

[4] دومنيك سلفتور، **الإحصاء والاقتصاد القياسيين**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، د.س.ن، ص 143.

[5] حسن علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 59.

[6] عدنان الصوني، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة صنعاء، اليمن، ...ص ص 22-23.

[7] عدنان داوود محمد العذاري، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول (تطبيق باستخدام برنامج Minitab Relase 15)، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 37.

إذا كانت هناك مشكلة تحيز مقدرة ما فإنه يتم النظر إلى الخاصية التقاربية لذلك المقدر، ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقل X_i عبارة عن متغير تابع ومبطأ بفترة زمنية ما ونقول عن β_1^* أنه مقدر متسق (Consitent Estimator)، إذا كان: كلما $n \to \infty$ فإن توزيع المعاينة ل β_1^* يقترب من القيمة الحقيقية β_1، ونقول أن النهاية الاحتمالية للمقدر β_1^* هي β_1 كما يلي[1]:

$$p\lim(\beta_1^*)_{n\to\infty} = \beta_1$$

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها، وذلك من خلال التحليل وصفي لعينة الدراسة في المطلب الأول؛ بالإضافة إلى تقدير النموذج في المطلب الثاني، وفي المطلب الثالث سيتم التطرق إلى تفسير النموذج المقدر واختبار صلاحيته، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: التحليل الوصفي لعينة الدراسة

سيتم التطرق في هذا المطلب الأول إلى التحليل الوصفي لعينة الدراسة على النحو الآتي:

1. عينة الدراسة:

من أجل إجراء الدراسة القياسية والتي تهدف إلى قياس أثر الاقتصاد غير الرسمي على الناتج المحلي الإجمالي، تم اختيار دولة الجزائر كعينة لهاته الدراسة، حيث تم اختيار العينة طبقا لتوفر البيانات لمتغيري الدراسة طوال الفترة محل الدراسة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020.

2. متغيرات الدراسة:

تم استخدام متغيرين للدراسة اللذان لهما علاقة كبيرة بموضوع الدراسة بالاعتماد على العديد من الدراسات السابقة، ويمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي:

- **المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي):**

يتمثل المتغير التابع المستخدم في الدراسة في الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعبر عن القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات المنتجة في دولة ما خلال فترة معينة، حيث تم التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية (مليار دينار جزائري)، كما تم الترميز له في هذه الدراسة بالرمز **GDP**.

[1] محمد شيخي، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

- **المتغير المستقل (الاقتصاد غير الرسمي):**

يتمثل المتغير المستقل المستخدم في الدراسة في الاقتصاد غير الرسمي وهو النشاط الاقتصادي الذي يتم خارج إطار الاقتصاد الرسمي، تم التعبير عنه بالعملة المحلية (مليار دينار جزائري)، وتم الترميز له بالرمز **IE**.

والجدول الموالي يبين تعريف للمتغيرات المستخدمة على النحو التالي:

الجدول رقم (2_1): تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغيرات	تعريف المتغير	الرمز	الوحدة	المصدر
المتغير التابع	الناتج المحلي الإجمالي	GDP	مليار دينار جزائري	الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)
المتغير المستقل	الاقتصاد غير الرسمي	IE	مليار دينار جزائري	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz).

3. توصيف نموذج الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرين اللذان يمثلان علاقة كبيرة بموضوع الدراسة، وبناء على المتغيرات المدرجة في الدراسات السابقة التي تطرقت إلى ذات الموضوع مع اختلاف في أحد جوانبه، حيث تم الحرص على أن تشمل جل المتغيرات دون إهمال أي منها لتكون ذات ميزة خصوصية على باقي الدراسات، مع مراعاة طبيعة العينة المدروسة والمتمثلة في دولة الجزائر بالإضافة إلى مدى توفر البيانات لتكون الصياغة الرياضية العامة لنموذج الدراسة على النحو التالي:

$$GDP_i = \beta_0 + \beta_1 IE_i + \varepsilon_i$$

4. تطور متغيري الدراسة:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا لقياس مدى تطور الاقتصاديات في دول العالم، لذلك يعتبر رفع قيم هذا الأخير من الأولويات الرئيسية التي تندرج ضمن اهتمام السياسات الاقتصادية قصد تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، ويبين الشكل الآتي تطور متغير الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2020) كما يلي:

الشكل رقم (2_1): تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2020)

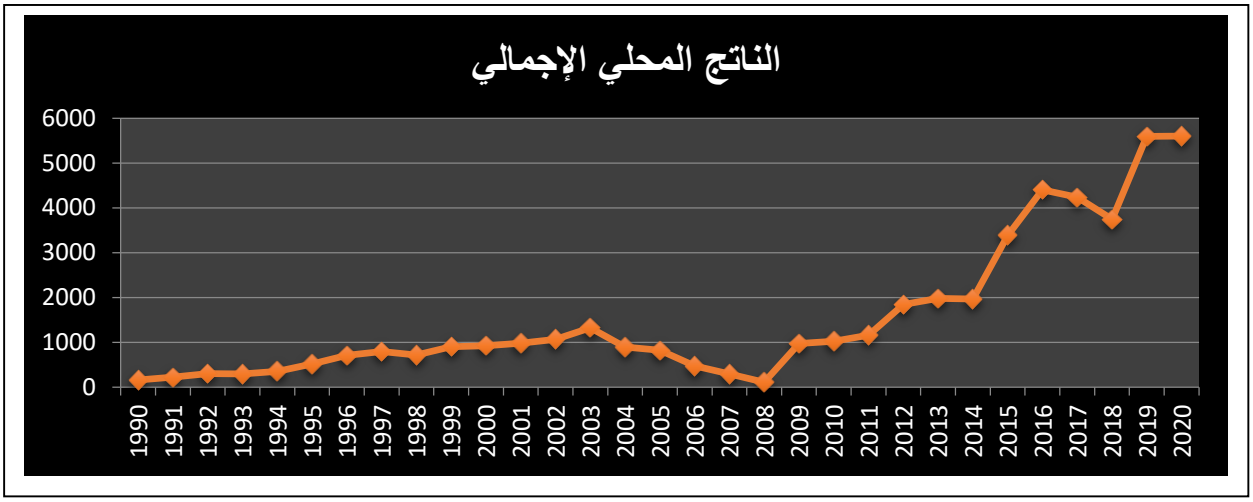

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel13.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تطور لمتغير الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2020) حيث شهدت الفترة من 1990 إلى 1995 قيما منخفضة ومتذبذبة للناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين 156.59 مليار دينار جزائري و514.36 مليار دينار جزائري، وذلك لعدة أسباب منها تراجع أسعار النفط نهاية الثمانينات بالإضافة إلى الأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد وما خلفته من تدهور في الحالة الأمنية وانخفاض في قيمة العملة الوطنية أثناء تلك الفترة، كما شهدت الفترة من 1996 إلى 2003 تحسنا ملحوظا في قيم الناتج المحلي الإجمالي ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط مع بداية الألفية الجديدة 1324.98 مليار دينار جزائري، بالإضافة إلى الجهود المبذولة من طرف الجزائر من خلال اتخاذ جملة من البرامج التنموية ذات الأغلفة المالية الضخمة.

عرفت قيم الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 2008 و2009 تراجعا بسبب الأزمة العالمية لسنة 2008 التي أثرت بدورها على الطلب العالمي للطاقة، والجزائر من بين الدول العالمية التي مستها تداعيات هاته الأزمة العالمية نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على النفط بالدرجة الأولى لتعرف قيم الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا من جديد بعد سنة 2009 لتبلغ ذروتها سنة 2019 عند القيمة 5591.98 مليار دينار جزائري، بعد هاته السنة تراجعت القيم من جديد بسبب الجائحة الصحية التي اجتاحت العالم والمتمثلة في (أزمة كوفيد -19) وما خلفته من تداعيات على دول العالم في جميع الأصعدة، وبشكل عام يمكن القول بأن معظم الأسباب التي تؤثر بشكل مباشر على قيم الناتج المحلي في الجزائر، هي التغيرات المفاجئة لأسعار النفط كون أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على النفط كمورد وحيد في ظل غياب سياسة واضحة للتنويع الاقتصادي والتخلص التدريجي من التبعية النفطية.

كما يبين الشكل الموالي تطور متغير الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

الشكل رقم (2_2): تطور الاقتصاد غير الرسمي للفترة (1990-2020)

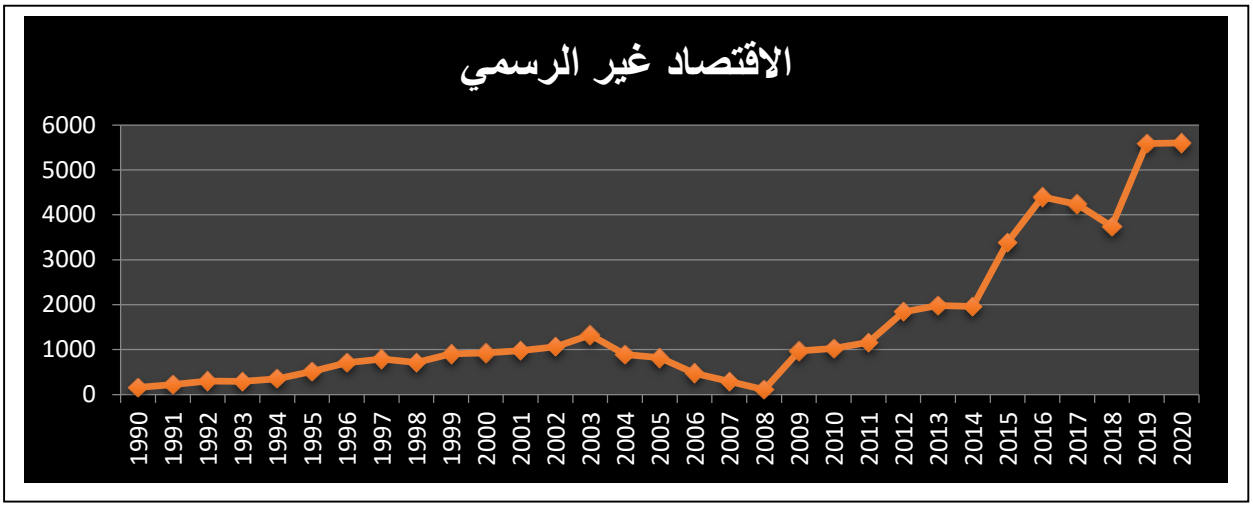

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من الشكل أعلاه تطور لمتغير الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر للفترة (1990-2020) حيث شهدت الفترة من 1990 إلى 1994 قيما منخفضة لمتغير الاقتصاد غير الرسمي تراوحت ما بين 156.59 مليار دينار جزائري إلى 351.38 مليار دينار جزائري، ويمكن أن يعود ذلك إلى الأوضاع الأمنية المتردية خلال هذه الفترة التي شهدتها الجزائر مما ينعكس على تراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام وتقليص الثقة في الأعمال غير الرسمية بالإضافة إلى تشديد الرقابة والإجراءات القانونية ضد الأعمال غير الرسمية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تقليص حجم النشاط في هذا القطاع، في حين عرف ارتفاعا ملحوظا بداية من سنة 1995 نظرا إلى بداية الانتقال نحو تحسن الوضع الأمني والاستقرار السياسي مما ساعد على تعزيز الثقة في الاقتصاد وتشجيع النشاط الاقتصادي في القطاع الغير رسمي، بالإضافة إلى أن الجزائر شهدت نموا ديموغرافيا كبيرا بعد عام 1995، وزاد عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى العمل والدخل، وهو ما دفع الكثير من الناس إلى الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي لتوفير المزيد من الدخل وتحسين مستويات المعيشة.

ليعود بعد ذلك إلى التراجع بداية من سنة 2003، ويمكن تفسير ذلك بالتشديد على مكافحة الفساد بعد سنة 2003، حيث قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الفساد والاحتيال، وهو ما أدى إلى تحسين الرقابة والرصد على الأنشطة غير الرسمية وتقليص نشاطها، بالإضافة إلى جملة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر مما أدى إلى تحسين البيئة الاقتصادية وتعزيز الثقة في القطاع الرسمي، وتقليص الحاجة إلى النشاط الغير رسمي، وشهدت سنة 2009 ارتفاعا في قيم هذا الأخير إلى غاية نهاية فترة الدراسة تخللتها بعض الانخفاضات، ويعزى ذلك إلى الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العديد من الدول العالمية مما خلف تداعيات كبيرة على اقتصاديات الدول، وهو ما أدى إلى

تراجع النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، وزادت الحاجة إلى النشاط الاقتصادي غير الرسمي كوسيلة لتوفير الدخل والعيش.

5. التحليل الوصفي لمتغيري الدراسة:

بغية الحصول على أهم الخصائص المميزة لبيانات الدراسة وأخذ نظرة أولية عليها تم التعرف على إحصاءات النزعة المركزية، والتي يمكن عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2_2): مصفوفة التحليل الوصفي لمتغيري الدراسة

	GDP	IE
Mean	8963.705	1540.136
Median	7561.980	924.3900
Maximum	20284.20	5601.700
Minimum	554.3900	110.0300
Std. Dev.	6837.411	1591.629
Skewness	0.343777	1.451189
Kurtosis	1.585330	3.872134
Jarque-Bera	3.195611	11.86320
Probability	0.202340	0.002654
Sum	277874.9	47744.21
Sum Sq. Dev.	1.40E+09	75998462
Observations	31	31

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

- من الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي بلغت 20284.20 مليار دينار جزائري في سنة 2019، في حين أدنى قيمة بلغت 554.3900 مليار دينار جزائري في سنة 1990.
- كما سجلت أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي 5601.700 مليار دينار جزائري في سنة 2020، في حين أدنى قيمة للاقتصاد غير الرسمي بلغت 110.0300 مليار دينار جزائري في سنة 2008.
- تعتبر قيم الناتج المحلي الإجمالي تتمحور حول وسط حسابي قدره 8693.705 مليار دينار جزائري، بينما جميع قيم الاقتصاد غير الرسمي تتمحور حول وسط حسابي قدر ب 1540.136 مليار دينار جزائري.
- عرفت قيم الناتج المحلي الإجمالي تشتتا أعلى من تلك المسجلة في الاقتصاد غير الرسمي بالنظر إلى الانحراف المعياري لكل منهما، حيث بلغ انحراف قيم الناتج المحلي الإجمالي عن وسطها

الحسابي القيمة 6837.411 مليار دينار جزائري، أما انحراف قيم الاقتصاد غير الرسمي عن وسطها الحسابي بلغ القيمة 1591.629 مليار دينار جزائري.

المطلب الثاني: تقدير النموذج

من أجل معرفة أثر متغير الاقتصاد غير الرسمي على متغير الناتج المحلي الإجمالي وجب تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط، وذلك كما يلي:

1. نتائج الاستقرارية:

قبل التطرق لتقدير النموذج وجب معرفة استقرارية متغيري الدراسة، حيث سنقوم بتحديد درجة الاستقرارية بالاعتماد على اختبار ديكي فلور المطور **(ADF)**، ويظهر الجدول الموالي نتائج الاستقرارية لمتغيري الدراسة باستخدام اختبار ديكي فلور المطور **(ADF)** كما يلي:

الجدول رقم (2_3): ملخص اختبار (ADF) لدراسة إستقرارية متغيري الدراسة

IE		GDP		المتغير / درجة الاستقرارية والقرار	
Prob. *	t-stistic	Prob. *	t-stistic		
0.9887	2.062685	0.9972	2.656261	بدون قاطع واتجاه عام	عند المستوى
0.9948	0.950208	0.9449	-0.062447	بوجود قاطع	
0.9692	-0.634457	0.5700	-2.014694	بوجود قاطع واتجاه عام	
0.1525	-1.376003	0.0085	-2.713332	بدون قاطع واتجاه عام	عند الفرق الأول
0.3706	-1.802613	0.0178	-3.435141	بوجود قاطع	
0.0013	-5.207581	0.0013	-5.207581	بوجود قاطع واتجاه عام	
0.0000	-7.249722	/	/	بدون قاطع واتجاه عام	عند الفرق الثاني
0.0000	-7.131229	/	/	بوجود قاطع	
1040 0.	-3.217705	/	/	بوجود قاطع واتجاه عام	
مستقر عند الفرق الثاني		مستقر عند الفرق الأول		القرار	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12).

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن متغير الناتج المحلي GDP لم يستقر عند المستوى لأن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، في حين استقر عند الفرق الأول لأن القيمة الاحتمالية كانت أقل من 0.05 في النماذج الثلاث (بدون قاطع واتجاه عام، بوجود قاطع، بوجود قاطع واتجاه عام)، في حين المتغير الاقتصاد غير الرسمي **IE** لم يستقر عند المستوى ولا عند الفرق الأول لأن القيمة الاحتمالية أكبر من

0.05، واستقر أخيرا عند الفرق الثاني عندما أصبحت جميع القيم الاحتمالية أقل من 0.05 في النماذج الثلاث.

2. تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط:

من أجل معرفة أثر متغير اقتصاد غير الرسمي على متغير الناتج المحلي الإجمالي تم تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط، والتي نتائجه موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2_4): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 06/19/23 Time: 00:33
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IE	3.471922	0.469782	7.390501	0.0000
C	3616.474	1031.765	3.505133	0.0015

R-squared	0.653191	Mean dependent var	8963.705
Adjusted R-squared	0.641232	S.D. dependent var	6837.411
S.E. of regression	4095.421	Akaike info criterion	19.53547
Sum squared resid	4.86E+08	Schwarz criterion	19.62798
Log likelihood	-300.7997	Hannan-Quinn criter.	19.56563
F-statistic	54.61950	Durbin-Watson stat	0.293842
Prob(F-statistic)	0.000000		

$$GDP = 3.47192214931*IE + 3616.4744245 + \varepsilon_i \ldots\ldots (1)$$

من خلال هذا المطلب سيتم تفسير النموذج المقدر من الناحية الإحصائية والاقتصادية، بالإضافة إلى اختبار صلاحيته من خلال التأكد من خلو النموذج من مشاكل القياس، وذلك على النحو التالي:

1. التفسير الإحصائي للنموذج المقدر

بناء على نتائج الجدول رقم 4 والمعادلة رقم (1) أعلاه يتبين ما يلي:

– وجود معنوية ذات دلالة إحصائية لمعلمة الحد الثابت عند مستوى معنوية 5% نظرا لأن قيمة ستودنت المحسوبة أكبر من قيمة ستودنت المجدولة، بالإضافة إلى أن القيمة الاحتمالية (Prob=0.0015) وهي أقل من 0.05.

– وجود معنوية ذات دلالة إحصائية لمعلمة متغير الاقتصاد غير الرسمي عند مستوى معنوية 5% نظرا لأن قيمة ستودنت المحسوبة أكبر من قيمة ستودنت المجدولة، بالإضافة إلى أن القيمة الاحتمالية (Prob=0.0000) وهي أقل من 0.05.

– تشير قيمة معامل التحديد والتي بلغت (0.6531) إلى أن متغير الاقتصاد غير الرسمي يفسر متغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 65.31%، حيث تعكس هذه القيمة القدرة التفسيرية للنموذج وتبين أثر المتغير التغير المستقل على التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، أي أن النموذج يمتلك القدرة على تفسير 65.31% من النموذج المقترح والباقي 34.69% يعود للعوامل الأخرى التي لم يتم إدراجها في النموذج والمتضمنة في المتغير العشوائي ε_i.

– إحصائية فيشر تشير إلى 54.61950 مرفقة بقيمة احتمالية بلغت (Prob F-statistic=0.0000) وهي أقل من 0.05، أي أنها معنوية عند المستوى 5% مما يدل على وجود معنوية كلية للنموذج المقدر.

2. التفسير الاقتصادي للنموذج المقدر:

تعتبر العلاقة الطردية بين متغيري الدراسة للنموذج المقدر، حيث بلغت قيمة معامل متغير الاقتصاد غير الرسمي ب 3.47192214931 مما يدل على أن متغير الاقتصاد غير الرسمي يؤثر طرديا على متغير الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى أن الزيادة في متغير الاقتصاد غير الرسمي بمقدار وحدة واحدة ينجر عنه حدوث ارتفاع في متغير الناتج المحلي بمقدار 3.47192214931 وحدة، وتشير الدراسات إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يلعب دورا مهما في الاقتصاد الجزائري، حيث يساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للعديد من الأسر ذات الدخل المحدود، ومع ذلك فإن هذا القطاع يواجه الكثير من التحديات والمخاطر التي يمكن أن تؤثر على الناتج المحلي للجزائر.

المطلب الثالث: تقييم صلاحية النموذج

بعد تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط وجب إجراء مجموعة من الاختبارات بغية الكشف عن صلاحية هذا النموذج كما يلي:

أولا: التوزيع الطبيعي

للكشف على التوزيع الطبيعي للبواقي يتم الاعتماد على اختبار (Jarque-Bera) حيث يعتبر التوزيع الطبيعي للبواقي من أهم الشروط الواجب توفرها في النماذج المستخدمة طريقة المربعات الصغرى في التقدير.

الشكل رقم (2_3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

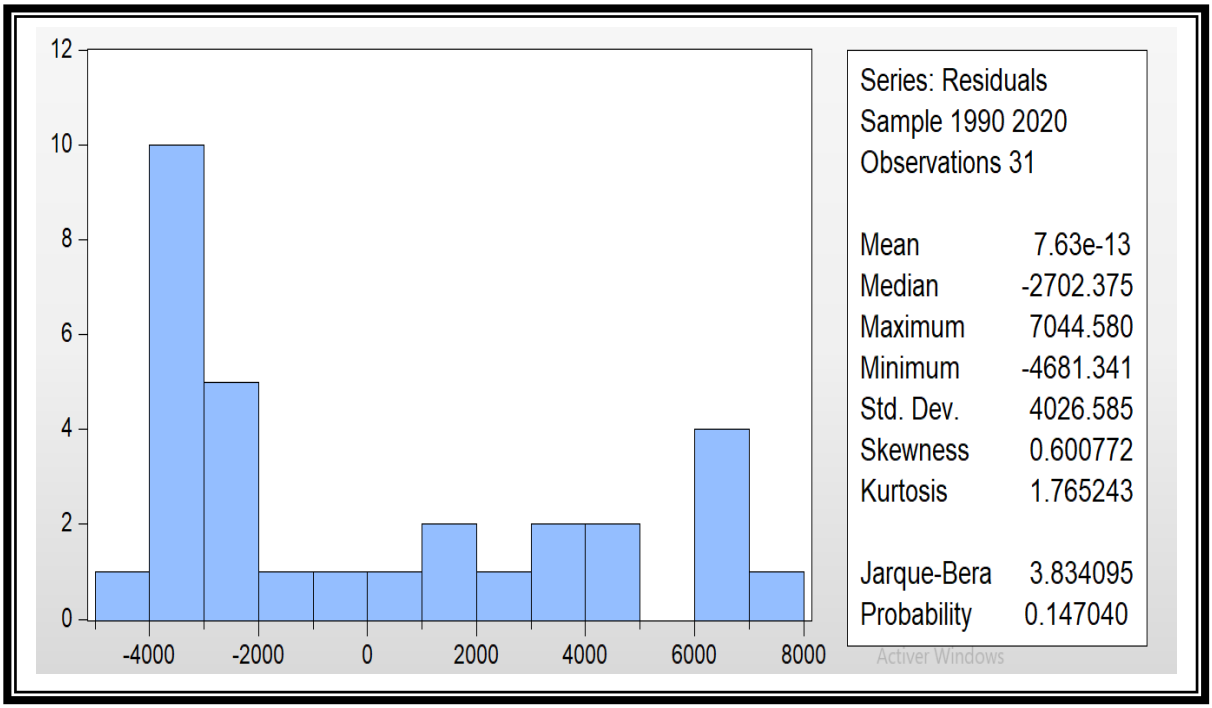

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

بالاعتماد على النتائج الموضحة في الشكل أعلاه والتي تبين نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار (Jarque-Bera)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصاءة (Jarque-Bera=0.147040) وهي أكبر من القيمة 0.05، وعليه يمكن القول أن سلسلة البواقي الخاصة بنموذج الانحدار الخطي البسيط المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانيا: تجانس التباين

يعتبر تجانس وثبات تباين البواقي شرط مهم لاختبار صلاحية النموذج، وللتأكد من ذلك وجب إجراء اختبار (Breusch-Pagan-Godefrey) الذي يهتم بالكشف عن وجود مشكلة عدم تجانس التباين من عدمه، حيث يبين الشكل التالي نتائج هذا الاختبار على النحو الآتي:

الجدول رقم (2_5): نتائج اختبار تجانس التباين (Hterokedasticity)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.429299	Prob. F(1,29)	0.5175
Obs*R-squared	0.452211	Prob. Chi-Square(1)	0.5013
Scaled explained SS	0.151420	Prob. Chi-Square(1)	0.6972

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من الشكل أعلاه يتبين أن القيمة الاحتمالية ل (Khi-Deux) أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات وتجانس تباين البواقي.

خلاصة الفصل الثاني:

اعتمدنا الدارسة القياسية في هذا الفصل لمعرفة آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الوطني جزائري وذلك باستخدام برنامج Eviews12 بالاعتماد على إحصائيات لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والناتج المحلي الإجمالي فاستخدامنا مجموعة أساليب الاقتصاد القياسي حيث تم التحليل الوصفي للعينة وتناول الاستقرارية والصيغة الرياضية لنموذج الانحدار الخطي البسيط وتقديره، ومعالجته باستخدام معايير اقتصادية واحصائية وقياسية حتى يتم تطبيقها بواقع الاقتصاد الجزائري وتم التوصل إلى النتائج الآتية:

_ اعتبار النموذج فعال ومفسر لأثر الاقتصاد غير الرسمي على الناتج المحلي وذلك وفقا لقيم معامل التحديد Adj.R-squared التي تعتبر جيدة في النموذج.

_وجود علاقة طردية بين الاقتصاد غير الرسمي والناتج المحلي الإجمالي أي أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر بالشكل الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

خاتمة

تعد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر التي أثارت كثير من النقاشات ودراسات الباحثين الاقتصاديين بسبب معاناة جميع الدول حول العالم منها، وبصفة خاصة الدولة الجزائرية، وبالحديث عن هذه الظاهرة فكغيرها من الظواهر فقد نتجت بتظافر عدة عوامل وتميزت بخصائص ومظاهر وأشكال.

ولقد مر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بعدة مراحل، كان أهمها بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحول نحو اقتصاد السوق وتراجع الدولة عن سياسة الدعم المتبعة والسماح بعمليات الخوصصة، وبسبب عدم تلبية السوق الرسمية الخاصة بالاقتصاد الوطني الجزائري لاحتياجات الأفراد اضطروا الى تلبيتها بأنفسهم من السوق غير الرسمية فأصبحوا جزء من الاقتصاد غير الرسمي ورغم أن هذا مظهر إيجابي لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي إلا أنه لا يمكن التغافل عن سلبياتها التي كان لها أثر كبير أيضا.

لذلك فلقد قمنا بعمل دارسة قياسية لمعرفة أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الوطني وذلك باستخدام برنامج Eviews12 احصائيات الاقتصاد غير الرسمي ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي ثم اتبعنا في الاقتصاد قياسي مجموعة الأساليب الآتية:

- التحليل الوصفي لعينات الدراسة.
- تقدير النموذج باختبار ديكي فلور المطور ADF.
- استعمال الانحدار الخطي البسيط.

نتائج الدراسة:

_إن أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي ترجع لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية وسياسية.

_الاقتصاد غير الرسمي يضم جميع الأنشطة التي تحقق دخلا لا يتم إدراجه رسميا ضمن حسابات الناتج القومي، لغرض إخفائه تهربا من الالتزامات.

___ تقليد العلامات التجارية والفساد والرشوة أساس العمل فالخفاء وتدخل أيضا في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

_هناك عدة أثار للاقتصاد غير الرسمي منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أن الشيء الملاحظ أن له آثار إيجابية لاسيما في تقليل نسبة الفقر والبطالة.

___من خلال الاحصائيات التي قمنا بجمعها لاحظنا تطور للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

_يعتبر الاقتصاد غير الرسمي حافزا للناتج المحلي الاجمالي.

اختبار الفرضيات:

1_ بخصوص الفرضية الأولى المتعلقة بـ: أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر بشكل ايجابي على ناتج المحلي الاجمالي.

النتيجة: نعم لقد تحققت، حيث لاحظنا وجود علاقة طردية بين الاقتصاد غير الرسمي والناتج المحلي الإجمالي في معادلة الاقتصاد غير الرسمي التي كانت نتيجة اختبار الانحدار الخطي البسيط.

2_ بخصوص الفرضية الثانية المتعلقة بـ: وجود الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر قد يكون سببا في تحقيق توازن على مستوى الاقتصاد الكلي للجزائري.

النتيجة: نعم حيث لاحظنا في التفسير الاقتصادي للنموذج المقدر وجود علاقة طردية.

اقتراحات وتوصيات:

_رقمنة الواقع الاقتصادي وتنظيم الأسواق بدون استثناء.

_تشديد الرقابة على مخالفي القوانين الاقتصادية.

_وضع احصائيات أكثر دقة لمساعدة المتخصصين والباحثين للوصول لنتائج بحثية صحيحة يمكن الاعتماد عليها في تعديل السياسات الاقتصادية.

_ يجب على الدولة إزالة العوامل التي تساعد الأفراد على الانتقال من الاقتصاد الرسمي الى الاقتصاد غير الرسمي.

آفاق الدراسة:

-ما هو تأثير الاقتصاد الخارجي على السوق غير الرسمية المحلية؟
-الجمارك وقدرتها على محاربة مظاهر الاقتصاد غير الرسمي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع:

أولا: مراجع باللغة العربية.

_الكتب:

_ إبراهيم توهامين، إسماعيل قيرة، عبد الحميد نليمي " العولمة والاقتصاد غير رسمي "، دار الهدى، الجزائر،2004م.

_محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.

_ عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، **الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.

_حاد الشمرتي، **الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار (تطبيقات في منظمات أعمال إنتاجية وخدمية)**، دار المنهال، 2005.

_تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 1، 1999.

_دومنيك سلفتور، **الإحصاء والاقتصاد القياسيين**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، د.س.ن.

_حسن علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

_عدنان الصوني، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة صنعاء، اليمن.

_ عدنان داوود محمد العذاري، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول (تطبيق باستخدام برنامج Minitab Relase 15)، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

_أطروحات الدكتوراه ومذكرات ماستر:

_ دحماني رضا، دور سياسات التشغيل في تحول من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي دراسة تحليلية قياسية_ حالة الجزائر خلال فترة2017/1970، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات العمل، جامعةالجزائر03، 2019

_ قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي فالجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد المالي، جامعة منتوري قسنطينة، 2010

_ مسمش، نجاة " الاقتصاد الموازي و الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة 1980-2014 " أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .جامعة بسكرة، 2017-2018

_ بورعدة حورية، "الاقتصاد غير رسمي في الجزائر – دراسة سوقية الصرف الموازي" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، تخصص: الاقتصاد الدولي، جامعة وهران،(منشورة) 2013-2017

_ سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005-2006.

_ يوسف بن ختم،"العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية – حالة الجزائر"، رسالة مقدمة نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص : إقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

_ زهير قبلي، تحديد سعر النفط الخام في الأجلين القصير والطويل باستعمال تقنيات التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.

_ محمد كنفوش: "الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة "مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة البليدة، (منشورة) الجزائر 2004

- عبد الخاق جديدي، محمد صالح خشخوش، أثر الاقتصاد غير الرسمي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر1986_2020، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الشهيد حمه لخضر

_المجلات:

_ المأمون علي عبد المطلب جبر، الاقتصاد غير رسمي في مصر – أنموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء ، ، العدد 13، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة جامعة الأزهر، مصر، جانفي 2015

_ بوقصة إيمان، الفساد المالي وعلاقته بالاقتصاد الموازي في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، سنة2017، العدد8، جامعة العربي التبسي تبسة، 260

_ رشا أبو شاويش، أماني الرواشدة، براس بسيسو، أحمد الرشق، أحمد عبكل، تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الأردن خلال فترة2002_2020، مجلة الدراسات الاقتصادية التطبيقية،2022، العدد2

_ عبد اللطيف مصيطفى، محمد رزقون" أثر التحرير المالي على القطاع المالي غير الرسمي " دراسة حالة الدول النامية ، مجلة أفاق علمية ،العدد09 ،جوان 2014

_ علي بودلال، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية لفترة2000_2010، البحوث الاقتصادية العربية، 2014العدد65، جامعة تلمسان،

- قارة ملاك، تقليد العلامات التجارية في الجزائر حجمها وإجراءات مكافحتها، مجلة العلوم الإنسانية، جوان2017، العدد 47، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2،

_ قوري يحيى عبد الله " أثر الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر 1995-2016 " مجلة الباحث كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة، بوم رداسي، 2018/01/18، الجزائر

_ مشمس نجاة، رحماني موسى، الاقتصاد الموازي وآثاره على الاستقرار الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، ديسمبر2017، العدد49، جامعة محمد خيضر بسكرة،

_ لخضر عدوكة ويحي بوشتة، اختبارات الجذر الأحادي: دراسة تطبيقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، المجلد 4، العدد 6، 2016.

الملتقيات:

__دحماني رضا، شباح رشيد، حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وسبل إدماجه، الملتقى العلمي الوطني: الاقتصاد الجزائري 60 سنة من الاستقلال-تقييم للواقع ودراسة الآفاق-2020،جامعة ابن خلدون تيارت.

_بريشي عبد الكريم، مداخلة بعنوان:" الاقتصاد غير رسمي بين الطرح النظري والواقع العلمي"في الملتقى الوطني حول : " الاقتصاد غير رسمي في الجزائر – الآثار وسبل الترويض"، .جامعة سعيدة يومي 20-21 نوفمبر 2007،الجزائر

التقارير:

_ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: "الاقتصاد غير رسمي اوهام وحقائق"، تقرير لجنة علاقات العمل، الجزائر، جوان 2004،

_ تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، أناند غروفر مفهوم. مجلس حقوق الإنسان الدورة العشرون البند 3 من جدول الأعمال تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية 10 افريل 2012. ص 06-07.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

_Hocine Hamdani, Stistique Descriptive et Expression Graphique, Alger:OPU, 1988, P 299.

_David et J. Michaud, La Prévision:approche empirique d'une methode statistique, Paris: Masson, 1989, P 22.

_Granger. C, "Spurious Regressions in Econometrics". J, Econometrics 2, 1974.

_REGIS BARBONNAIS, Econométric, 5e édition, Dunod, Pris.

_ Colin Drury, management and cost A counting ,international Thomson Business ,forth Edition , London

ثالثا: مراجع من الأنترنت.

_ https://www.ilo.org/global/topics/informal-economy/lang--en/index.htm)

_ https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/what-is-the-informal-economy)

_https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/docs/SNA2008-Arabic.pdf)

- https://www.ceped.org/IMG/pdf/cv2020fr.pdf CHARMES jacques « une revue critique des concepts de finition et recherche sur secteur informel »,.

_https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/meetingdocument/wcms_087343.pdf)

_https://www.wto.org/arabic/tratop_ar/dev_ar/infeco_ar.htm)

_http://www.cnes.dz/ar/index.php/2015-05-18-22-34-47/2015-05-18-22-35-11)

_https://www.jstor.org/stable/159873 informel income opportunities and the structure Urban employment in « journal of modern african studies »

قائمة الملاحق

الملحق(1) يمثل تطور الاقتصاد غير الرسمي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1990_2020م)

السنوات	GDP	IE
1990	554.39	156.59
1991	862.13	220.66
1992	1074.7	303.3
1993	1189.7	291.05
1994	1487.4	351.38
1995	2005	514.36
1996	2570.02	708.33
1997	2780.17	795.63
1998	2830.49	712.65
1999	3238.19	904.29
2000	4123.51	924.39
2001	4227.10	980.57
2002	4522.77	1066.72
2003	5252.32	1324.98
2004	6149.12	894.84
2005	7561.98	820.71
2006	8501.64	473.6
2007	9352.89	291,5
2008	11043.7	110.03
2009	9968.03	969.87
2010	11991.56	1024.43
2011	14588.53	1161.76
2012	16208.7	1840.57
2013	16643.83	1979.4
2014	17205.11	1964.26
2015	16702.12	3386.94
2016	17406.83	4401.24
2017	18906.56	4235.47
2018	20259	3740.69
2019	20284.2	5591.98
2020	18383.8	5601.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم 2: نتائج استقرارية الناتج المحلي الإجمالي باستخدام اختبار ADF عند المستوى

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.656261	0.9972
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.062447	0.9449
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.014694	0.5700
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

الملحق رقم 3: نتائج إستقرارية الناتج المحلي الإجمالي باستخدام اختبار ADF عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.713332	0.0085
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.435141	0.0178
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.215140	0.1012
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

الملحق رقم 4: نتائج استقرارية متغير الاقتصاد غير الرسمي باستخدام اختبار ADF عند المستوى

Null Hypothesis: IE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.062685	0.9887
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

Null Hypothesis: IE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.950208	0.9948
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

Null Hypothesis: IE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.634457	0.9692
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

الملحق رقم 5: نتائج استقرارية متغير الاقتصاد غير الرسمي باستخدام اختبار ADF عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(IE) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.376003	0.1525
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: D(IE) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.802613	0.3706
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: D(IE) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.207581	0.0013
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

الملحق رقم 6: نتائج استقرارية متغير الاقتصاد غير الرسمي باستخدام اختبار ADF عند الفرق الثاني

Null Hypothesis: D(IE,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.249722	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: D(IE,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.131229	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(IE,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.217705	1040 0.
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة المحددة، وذلك فاستخدامنا مجموعة أساليب الاقتصاد القياسي حيث تم التحليل الوصفي للعينة وتناول الاستقرارية والصيغة الرياضية لنموذج الانحدار الخطي البسيط وتقديره، ومعالجته باستخدام معايير اقتصادية واحصائية وقياسية حتى يتم تطبيقها بواقع الاقتصاد الجزائري لتحديد طبيعة ونوعية العلاقة التي تجمع بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي، فهذا من شأنه أن يسمح لنا بتقييم مدى تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي الوطني وتوصلنا الى مجموعة نتائج تمثلت فيما يلي:

_ تشير قيمة معامل التحديد والتي بلغت (0.6531) إلى أن متغير الاقتصاد غير الرسمي يفسر متغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 65.31%، حيث تعكس هذه القيمة القدرة التفسيرية للنموذج وتبين أثر المتغير التغير المستقل على التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، أي أن النموذج يمتلك القدرة على تفسير 65.31% من النموذج المقترح

_وجود العلاقة الطردية بين متغيري الدراسة للنموذج المقدر، حيث بلغت قيمة معامل متغير الاقتصاد غير الرسمي ب 3.47192214931 مما يدل على أن متغير الاقتصاد غير الرسمي يؤثر طرديا على متغير الناتج المحلي الإجمالي

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الرسمي الجزائري، الناتج المحلي الإجمالي

Summary:

This study aims to measure the impact of the relationship between the informal economy and the gross domestic product of Algeria during the specified period, and that we used a group of econometric methods where the descriptive analysis of the sample was done and the stability and mathematical formula of the simple linear regression model were evaluated and treated using economic, statistical and econometric criteria until they are applied in reality Algerian economy To determine the nature and quality of the relationship that combines the informal economy with the formal economy, this would allow us to assess the extent of the impact of the informal economy on the national formal economy, and we reached a set of results represented in the following:

_ The value of the determination coefficient, which amounted to (0.6531), indicates that the informal economy variable explains the GDP variable by 65.31%. The interpretation of 65.31% of the proposed model

_ The existence of a direct relationship between the study variables of the estimated model, where the value of the coefficient of the informal economy variable was 3.47192214931, which indicates that the informal economy variable directly affects the GDP variable

Keywords: informal economy, Algerian formal economy, gross domestic product